

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي

العدد ٢٠٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢ المجلد السابع عشر (٧)



من موادّ هذا العدد

افتتاحيّة

- لنضيء شمعة في هذه الظُّلمة
الحسن بن طلال

مقالات

- البعد السياسي للمشروع النهضوي العربي
د. أحمد يوسف أحمد

- ظاهرة الفقر واستراتيجيات المكافحة
د. محمد الصقور

- رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي
أ. عدنان أبو عودة

+

تقرير عن:

ندوة «آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين»؛ بيجين ٢٧-٢٨/٥/٢٠٠٢



...ر بالضرورة عن رأي منتدى الفكر العربي.
...راء التعديلات المناسبة على الموضوع المقدّم إن رأت ذلك ضرورياً.

منتدى الفكر العربي
الأردن



منتدى الفكر العربيّ

منظمة عربيّة فكريّة غير حكوميّة تأسست عام ١٩٨١ في أعقاب مؤتمر القمّة العربيّ الحادي عشر بمبادرة من المفكّرين وصانعي القرار العرب، وفي مقدمتهم سموّ الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه، تسعى إلى بحث الحالة الراهنة في الوطن العربيّ وتشخيصها، وإلى استشراف مستقبله، وصياغة الحلول العمليّة والخيارات الممكنة، عن طريق توفير منبر حُرّ للحوار المفضي إلى بلورة فكر عربيّ مُعاصر نحو قضايا الوحدة، والتنمية، والأمن القومي، والتحرر، والتقدم. وقد اتخذ المنتدى عمّان مقراً لأمانته العامة.

يهدف منتدى الفكر العربيّ إلى:

١- الإسهام في تكوين الفكر العربيّ المعاصر، وتطويره، ونشره، وترسيخ الوعي والاهتمام به، لا سيما ما يتصل منه بقضايا الوطن العربيّ الأساسية، والمهمات القومية المشتركة، في إطار ربط وثيق بين الأصالة والمعاصرة.
٢- دراسة العَلاقات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في الوطن العربيّ، وتدارسها مع مجموعات الدول الأخرى، لا سيما الدول الإسلامية والدول النامية، بهدف تعزيز الحوار وتنشيط التعاون، بما يخدم المصالح المتبادلة.
٣- الإسهام في تكوين نظرة عربيّة علمية نحو مشكلات التنمية التي تعالجها المنتديات والمؤسسات الدولية، بما يحقق إسهاماً فعالاً في صياغة النظام العالمي، ويضع العَلاقات الدولية على أسس عادلة ومتكافئة، ويخدم التكامل الاقتصادي.
٤- بناء الجسور بين قادة الفكر وصانعي القرار في الوطن العربيّ، بما يخدم التعاون بينهم في رسم السياسات العامة، وتأمين المشاركة الشعبية في تنفيذها.

ويعمل المنتدى على تحقيق أهدافه عن طريق:

١- عقد الحوارات العربيّة العربيّة: وتتناول هذه الحوارات مناقشة أهم الموضوعات التي تهم العالم العربيّ. ويشارك فيها أعضاء المنتدى؛ إضافة إلى نخبة من الخبراء والأكاديميين.
٢- عقد الحوارات العربيّة الدولية: ويتكون فيها الطرف العربيّ من أعضاء المنتدى وخبراء وأكاديميين عرب؛ ويمثل الطرف المقابل إحدى الهيئات أو المعاهد أو المراكز من مختلف الدول والتجمّعات العالمية.
٣- القيام بالبحوث والدراسات الإستراتيجية: وتشمل الدراسات العلمية لفرق بحثية متخصصة حول القضايا الكبرى التي تواجه العرب حاضراً ومستقبلاً.
٤- المطبوعات: إضافة إلى سلسلة المطبوعات الخاصة التي توثق كل نشاط من الأنشطة المذكورة أعلاه (الحوارات العربيّة، والحوارات العالمية، والبحوث الاستراتيجية)، يقوم المنتدى بإصدار نشرة شهرية بعنوان «المنتدى» باللغة العربيّة، ونشرة فصلية باللغة الإنجليزية تصدر كل ثلاثة أشهر، بهدف تعريف الأفراد والمؤسسات بخلاصة الحوارات والندوات والمؤتمرات التي يعقدها المنتدى؛ إضافة إلى نشر مقالات وترجمات عِدّة، تهُمّ المثقف والمواطن العربيّ.

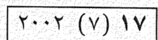
ويعتمد المنتدى في تمويله على رسوم الأعضاء العاملين والمؤازرين (مؤسّسات)، وتبرعات الأعضاء والأصدقاء ومساهماتهم؛ إضافة إلى ريع وقفيته المتواضعة جدا، حتى الآن.

عضوية المنتدى:

١- عضوية عاملة: تضم نخبة من الشخصيات العربيّة المتميزة، التي تؤمن بالمنتدى وبالأهداف التي أنشىء من أجلها.
٢- عُضوية مؤازرة: تضم مجموعة من أبرز المؤسسات والمجالس العربيّة المتفتحة التي تؤمن إداراتها بالعمل وبالفكر العربيّ المشترك.
٣- عُضوية الشرف: يمنحها مجلس الأمناء للأفراد والمفكرين من غير الأعضاء العاملين، الذين قدّموا مآثر ومساهمات جلّى، في مختلف الميادين، على المستويين العربيّ والدولي.

نشرة شهرية يصدرها منتدى الفكر العربي







المحتويات

■ **افتتاحيّة**
لنضيء شمعة في هذه الظُّلمة
الحسن بن طلال ٣

* **مقالات**
- **البعد السياسي للمشروع النهضوي العربي**
د. أحمد يوسف أحمد ٥

- **ظاهرة الفقر واستراتيجيات المكافحة**
د. محمد الصقور ١٠

- من أوراق ندوة «آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين»؛
بيجين ٢٧-٢٨/٥/٢٠٠٢:
رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي
أ. عدنان أبو عودة ١٧

■ **تقرير**
- **ندوة «آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين»؛**
بيجين ٢٧-٢٨/٥/٢٠٠٢
إعداد: د. محمد الصقور ٢٤

■ **من أخبار المنتدى**
- اللقاء الشهري ٣٥
- اجتماع لجنة الإدارة
- اجتماع مجلس الأمناء ٣٦
- الأعضاء الجدد
- أمين عام جديد ونص كلمته ٣٧

■ **دعوة للكتابة والمشاركة في لقاء أكسفورد «الانتقال إلى الديمقراطية»** ٣٩

لنضيء شمعة في هذه الظُّلمة*

أكتبُ هذه السطورَ متألماً قبل أن أكونَ غاضباً. والألم العظيم يتفجرُ من أعمقِ أعماقِ النفوس حين تدلهمُّ الخطوب. فقد جاء خطابُ الرئيس بوش في وقت عصيب ألجمتْ فيه الحيرةُ الأفئدة والعقولَ، بعد أن حولَ العُنفُ والنزفُ منطقتنا المنكوبة إلى ساحةٍ مأساويةٍ تكادُ تكون خلوا من كلّ عقلانيةٍ وحكمةٍ ورُشد.

الحسن بن طلال

ولا أكتبُ مُعارضاً لمبادرة الرّئيس الأمريكيّ ولا مُؤيّداً؛ فالمعارضون كُثُر والمؤيّدون كُثُر، وكلٌّ يَسوقُ أسانيدَهُ وحُججَه. لكنّني أكتب لأحُثَّ على العوْدة إلى الأساسيّات؛ إلى الرؤى؛ إلى القواسمِ المشترَكة؛ إلى ثقافة السّلام؛ إلى مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز التي أصبحتْ مبادرةَ العربِ أجْمعين.

لقد أشغلت القضيّةُ الفلسطينيّة - وما زالت تُشغل - تفكيرَ الأُمّة عموماً وطاقاتِها لأكثرَ من نصف قرْن، وتفكيرَ الأُردنّ خصوصاً وطاقاتِه لأكثرَ من ثمانية عُقود. ولعلّ ذلك كان من جُملة عواملَ تضافرتْ على شَلِّ قُدُراتِ الأُمّة وعلى كَبْح نهضتِها من كبْوتِها.

وإنّه لَمِنَ المُؤلم أنْ لا تتعدّى الحلولُ المقترَحةُ لهذه القضيّة المعقّدة - بعْد كلّ التّضحيات والمحاولات - نطاقَ القراريْن المشهوريْن (٢٤٢) و(٣٣٨)، وأنْ تؤولَ إلى مجرّد حلول «مِساحيّة».

لنذكرْ أنّ نقطةَ انطلاقِ المظلّةِ الأُردنيّة الفلسطينيّة في مدريد ١٩٩١ - وتحديداً الوفْد الفلسطينيّ المفاوض - كانت انسحابَ إسرائيل من الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة والعوْدةَ إلى حدود الرّابع من حَزيران/يونيو ١٩٦٧، كي يتسنّى لدوْلةٍ ذاتِ سيادة أنْ تتنازلَ لدوْلةٍ أُخرى ذاتِ سيادة.

ثمّ جاءت اتّفاقاتُ أُوسلو ليتحمّلَ إخوتُنا في منظّمة التّحرير الفلسطينيّة المسؤوليّة بأنفسهم، من خلال قرارهِم المستقلّ، وبمباركةٍ من أخي الملك الحسين طيّبَ اللهُ ثراه. من هنا بدأت مسيرةُ البَحْث عن الحلول الجُزئيّة والنّسبِ المئويّة لتقرير مَصير إنشاءِ الدّولة الفلسطينيّة، واستمرّت حتّى اجتماعاتِ كامب ديفيد ومبادرة الرّئيس الأمريكيّ السّابق بيل كلينتون، وما تضمّنته من احتمالات وإشكالات حول وَضْع القُدس الكبرى، بما في ذلك إخراجُ

* عن **الحياة** اللندنية ٢٠٠٢/٦/٣٠؛ أعيد نشرُها في **الدستور** الأردنية بتاريخ ٢٠٠٢/٧/١.

خُمْسِ الأراضي المحتلّة من دائرةِ المفاوضات.

لقد كان الأُردنّ منذ البداية وما زال - قبْلَ عمليّةِ السّلام وبَعْدها - مرتبطاً عُضْويًّا وَوِجْدانيًّا بما يجري في فلسطين. فجاء التّوجّهُ الأُردنيّ ليتعاملَ - فكراً وعملاً - مَعَ تفاعلاتِ القضيّةِ الفلسطينيّة وتداعياتِها من منطلق الإيمان الرّاسخ بأنّ حصولَ الشّعبِ العربيّ الفلسطينيّ على حقوقِهِ المشروعة كافّةً، وعلى رأسها حقُّهُ في تقرير المصير وإقامة دوْلته المستقلّة على تُرابِهِ الوطنيّ وعاصمتُها القُدس، إنّما هو رُكنٌ أساسيّ لا غِنى عنه لتحقيقِ الاستقرارِ الدّائم والسّلامِ العادلِ في هذا الجُزْءِ من العالم. فلسفةُ الأُردنّ من ذلك أنْ يكونَ أمنُهُ وأمْنُ جيرانِهِ مستنديْن إلى التّعاون و«الاستقلال المتكافل» والمصالح المتبادَلة.

غنيّ عن القوْل إنّ الدّوْلةَ الفلسطينيّة المنشودة هي دوْلةٌ دائمةٌ ذاتُ سيادة. فماذا تستطيعُ «الدّوْلة المؤقّتة» أنْ تُحقِّق، حتّى لو اتّفقْنا على مدلولها؟ هل بمقدورها أنْ تنهضَ بعمليّة البناء الشّامل - بناء المجتمع - من القاعدة إلى القمّة، بكلّ ما يَعنيهِ ذلك من استمراريّةٍ وإرادةٍ وهيْبة؟

إنّ عنصراً جوْهريًّا من عناصر القضيّة يَكمنُ في الكيفيّة التي سَتُبَلْوِرُ فيها الدّولُ المُضيفة للشّعب الفلسطينيّ المُهَجَّر مفهومَ تقرير المصير له على أساس مبدأ التّمسُّك بحقّ العوْدة أو التّعويض؛ وبالمقابل تقرير المصير لهذه الدّولِ نفسها على مبدأ أنْ لا تتوقّفَ عمليّةُ بناء الأوْطان بسببٍ من الأجندة التي تفرضُها إسرائيل بسياسةِ الأمرِ الواقع.

لقد بادرْتُ في مطلعِ السّبعينيّات من القَرْن الفائت إلى دراسة الاستعمار (أو ما سُمِّيَ بعد ذلك الاستيطان) الإسرائيليّ في الأراضي المحتلّة. وخلُصْتُ إلى أنّ أعدادَ المستعمِرين اليهود في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة ستصلُ في أواخر القرْن الماضي إلى مستوياتٍ لا يُمكنُ إلاّ أنْ تضعَ سَقْفاً للوجودِ الفلسطينيّ على تُرابِهِ الوطنيّ؛ فالمواطنُ الفلسطينيّ هو الخاسرُ الحقيقيّ في النّهاية. لذلك ناديْتُ المرّةَ تلوَ المرّة بضرورةِ الدّعْمِ الموْصول للشّعب الفلسطينيّ؛ الدّعمِ الذي يرتكزُ على استراتيجيّاتٍ وسيناريوهاتٍ وبرامجَ اقتصاديّةٍ اجتماعيّةٍ متكاملة.

أستذكرُ هنا ثانيةً خُطّةَ التّنميةِ الاقتصاديّة للضّفّةِ الغربيّة التي أعدّتها الحكومةُ الأُردنيّة في منتصف الثّمانينيّات من القَرْن المنصرم، والضّفّة ترزحُ تحت نيرِ الاحتلال، حِرْصاً على مصلحة الشّعب الفلسطينيّ ودعْمِ الإنسان الفلسطينيّ على أرضه، بمنأى عن السّياسةِ والمناوراتِ التكتيكيّة. وبالرّوح نفسِها، تبنّيْنا في الأردنّ عام ١٩٩٧ استراتيجيّةَ حُزمة الأمان الاجتماعيّ من أجْلِ معاملةِ المواطنين جميعاً على قدمِ المساواة لتطويرِ البنى التّحتيّة في الحواضرِ والأرياف والبوادي. وكما هو متوقّع، أثارَ ذلك بعضَ الهواجسِ السّياسيّةِ المتعلّقة بالتّوطين؛ أي توْطين اللاّجئين في المخيّمات. قُلْنا في حينه إنّ الفقرَ لا يعرف لوْناً ولا يُميّزُ بين ضحاياه. والأردنّ هو الدّوْلةُ المضيفةُ لأكبر عددٍ من اللاّجئين الفلسطينيّين، وهو المساهمُ الأكبر في صُندوق وكالة الغَوْثِ الدّوليّة للاّجئين. فمن الطّبيعيّ أنْ يُطالبَ بتطبيق جميعِ المعاييرِ الدّوليّةِ الدّاعمة لعوْدةِ اللاّجئين إلى ديارِهم.

والحقّ أنّ إقليمَنا برُمّتِه بحاجة إلى إعادة تأهيل؛ بحاجة إلى «مشروع مارشال» عربيّ عالميّ يستمرّ حتّى ينهضَ الشّعبُ الفلسطينيّ المسحوق، وحتّى تقفَ شعوبُ المنطقة كافّةً على قدميْها؛ بحاجة إلى الانضواء تحت خيمة النّواميس الدّوليّة، وهذا لا يَعني القوانينَ والقراراتِ وَحْدَها، وإنّما - قبْلَها وبَعْدَها - الإرادةَ والعزيمةَ والرّغبةَ في العَوْدَةِ إلى مَرْجعيّةٍ واحدة هي مرجعيّةُ الشّرعيّةِ الدّوليّة، واستجابةَ الأُسرةِ الدّوليّة لنظام إنسانيّ عالميّ جديد يؤكّدُ التزامَ الحكوماتِ والجماعات أيًّا كانت بتبنّي قانونٍ للسّلام وكيف تنتهي الحروب، يُعالَجُ فيه إرهابُ الدّوْلة وأسلحةُ الدّمار من جانب وإرهابُ الجماعات وتدميرُها للإنسان من جانبٍ آخر؛ بحاجة إلى دستورٍ أخلاقيّ يَصونُ الكرامةَ الإنسانيّة ويُمجّدُ الحياةَ الكريمةَ الحُرّة ويُناوِئ اليأسَ بالبناء؛ بحاجة إلى الشّورى والدّيمقراطيّة، وهذا مَطْلَبٌ إنسانيّ لشعوب المنطقة بأسرها، وهم ليسوا بحاجة إلى مَنْ يُذكِّرُهم به.

إنّ سقفَ الحُرّيّة هو المسؤوليّة؛ فإذا حُرِمَ المواطنُ من الحُرّيّة، هل يُتوقّعُ أنْ يكونَ مسؤولاً؟ قد يكونُ عددٌ كبير من المواطنين في مِنطقتنا تحت خطّ الفَقْر؛ لكنّهم حتماً ليسوا تحت خطّ الفَهْم.

هكذا نُضيء شمعةً في هذه الظُّلمةِ الحالكة. ■

البعد السياسي للمشروع النهضوي العربي*

د. أحمد يوسف أحمد**

تمهيد

تركز هذه المساهمة على الوحدة العربية. ويرجع السبب في هذا الاختيار إلى اعتبارات عدة لعل أهمها:

- أن الوحدة تكاد أن تكون البعد الوحيد من أبعاد المشروع النهضوي العربي الذي لا يمكن الاختلاف حول وجوده ومحوريته في هذا المشروع. فمن دون الوحدة يفقد المشروع صفته العربية، ويصبح الحديث عن مشروعات نهضوية لدول عربية، ليس عن مشروع نهضوي عربي.

- أنها دون شك تمثل البعد الأهم في ظل الظروف الإقليمية والعالمية الراهنة. فقد كانت الوحدة دوما طريقاً مضموناً للعرب لإثبات وجودهم وتأثرهم في الساحة الدولية؛ غير أنها الآن تكاد أن تكون خيارهم الوحيد للبقاء الكريم في عالم القرن الحادي والعشرين.

- أنها تتعرض إما لمؤتمرات صمت أو لحملات تسفيه وتشويه من جانب أعداء المشروع النهضوي العربي، إدراكاً منهم لأهميتها المحورية. فمن الضروري التصدي لتلك المؤامرات، وهذه الحملات تعزيزاً للوعي العربي بقضية الوحدة و أهميتها.

- أن عدداً من القضايا المهمة المرتبطة بها ما زال موضع جدل داخل معسكر أنصارها؛ الأمر الذي يتطلب الاستمرار في الحوار المسؤول حولها بما يحسم هذا الجدل، ويمكن من الانطلاق نحو بذل الجهود العملية من أجل تحريك الواقع العربي باتجاه هدف الوحدة.

ستتناول هذه المساهمة أربع قضايا:
أولاً: الجدل حول كل الوحدة.
ثانياً: الجدل حول مناهج تحقيقها.
ثالثاً: معضلات أساسية في طريق تحقيقها.
رابعاً: علاقاتها بغيرها من عناصر المشروع النهضوي العربي.

أولاً: الجدل حول شكل الوحدة

١- دافع الفكر الوحدوي العربي «الرومانسي»، إن جاز التعبير، عن الوحدة الاندماجية التي تكون دولة الوحدة بموجبها دولة بسيطة ذات مركز واحد للسلطة، ونظر بريبة إلى دعاة الأشكال الأدنى من الوحدة، بما في ذلك الوحدة الفدرالية؛ وذلك على الرغم من أن التيارات الرئيسية في الفكر الوحدوي العربي لم تر في الوحدة الاندماجية الشكل الأمثل بالضرورة لتحقيق الوحدة،وإن لم تمانع في إنجاز هذه الوحدة في الحالات التي يوجد

* نصّ محاضرة ألقيت في منتدى شومان، عمان في ٢٠٠٢/٢/١٣.

** أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية في جامعة الدول العربية؛ عضو المنتدى.

فيها تماثل واضح بين دولتين عربيتين أو أكثر.

٢- أثبتت تجربة الوحدة المصرية السورية (١٩٥٨-١٩٦١) أن أنصار الصيغة الاندماجية الذين استندوا إلى تماثل الظروف بين الأقطار العربية لم يكونوا على حق، وأن التمايز في درجات التطور وأعداد السكان والتقاليد السياسية والاجتماعية... إلخ، قد لا يجعل الوحدة الاندماجية خياراً ملائماً. وليست مصادفة أن تجربة وحدوية عربية واحدة لم تقم على الأساس الاندماجي، اللهم إلا الوحدة اليمنية التي تحققت في أيار/مايو ١٩٩٠، والتي لا يمكن أن يقاس عليها لأنها كانت إعادة توحيد لقطر عربي واحد أكثر من كونها وحدة بين دولتين عربيتين مستقلتين.

٣- لم تعد الأوضاع العربية الراهنة تسمح برفاهية الجدل بين أنصار الوحدة الاندماجية وأنصار الوحدة الفدرالية وما دونهما؛ فواقع الأمر أن الوحدة الاندماجية باتت مستحيلة سواء لأسباب تتعلق بتطور الدولة القطرية العربية أو بممانعة القوى الإقليمية و العالمية.

لذلك كله فإن ثمة جهداً مطلوباً للنظر في كيفية الانتقال من الواقع العربي الراهن إلى مستوى أفضل من المنظور الوحدوي. وهو ما ينقلنا إلى القضية التالية.

ثانياً: مناهج تحقيق الوحدة

- أثارت مناهج تحقيق الوحدة العربية جدلاً واسعاً نختار منها أبعاد خمسة على النحو الآتي:

١) يتعلق البعد الأول بالجدل ما بين النهج الشامل والنهج الجزئي، بعبارة أخرى: هل نحاول تحقيق الوحدة العربية الشاملة أم نبدأ بوحدات جزئية؟ تقدم جامعة الدول العربية - بصرف النظر عن غياب المحتوى الوحدوي فيها - نموذجا للنهج الأول، وتقدم التجمعات الفرعية الإقليمية أو الجهوية نموذجاً للنهج الثاني. وقد ساد النهج الأول لدى أنصار الوحدة في بداية تكوين النظام العربي في أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ غير أن الظروف تغيرت، وازدهرت فكرة التجمعات الإقليمية أو النوعية في الثمانينيّات من القرن العشرين، وبصورة خاصة في آخرها بعد أن تكوّن كل من مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ ومجلس التعاون العربي والاتحاد المغاربي عام ١٩٨٩. وكان منطق أنصار التجمعات الفرعية يتمثل في أن الفشل في تحقيق الوحدة العربية الشاملة يجب أن يدفعنا إلى طريقة أخري في التفكير هي - في هذا السياق - السعي إلى تكوين تجمعات فرعية أصغر من بين الدول المتشابهة في ظروفها بما يجعل منها نظماً فرعية داخل النظام العربي، تكون مقدمة لوحدة أشمل.

وعلى الرغم من السلامة الظاهرية لهذا المنطق، فإن أنصاره تجاهلوا أن التناقضات الموجودة على الصعيد العربي الشامل مجودة أيضا في أقاليمه الفرعية، وإن يكن بدرجات متفاوتة؛ وبالتالي فإن فرص نجاح الجهود الوحدوية العربية على أسس فرعية لا تزيد كثيرًا عنها على المستوى الشامل. ويُفهم من هذا أن الاعتراض على صيغة التجمعات الفرعية ليس راجعاً إلى رفض حدوث وحدات جزئية في ذاتها؛ لكن إلى ضآلة - إن لم يكن انعدام - فرصة النجاح في تحقيق هذه الوحدات الجزئية.

٢) يرتبط البعد الثاني بالجدل بين التوحيد السياسي والنهج الوظيفي. فقد ساد التصور بداية أن الوحدة يجب أن تكون سياسية أولاً، ثم تتداعى بعدها باقي أبعاد العملية الوحدوية. ومع ظهور النهج الوظيفي في عمليات التوحيد السياسي، خاصة في ضوء الخبرة الأوروبية، بدأت الدعوة إلى تبني هذا النهج في العمل الوحدوي العربي، خاصة بالنظر إلى حقيقة الخلافات السياسية بين النظم العربية؛ الأمر الذي رأى البعض معه أن النهج الوظيفي يمكن أن يوفر فرصة ذهبية لجهود التوحيد العربي. وفات هؤلاء أنه حتى النهج الوظيفي يحتاج إلى قرارات سياسية. لذلك فإن تصوّر عزل جوانب التوحيد غيّر السياسية عن مثيلاتها في الناحية السياسية تصوّر مثالي إلى حد بعيد. والأصح أن يقال إن النهج الوظيفي يُسهل عملية التوحيد إذا توافرت الإرادة السياسية للوحدة؛ علماً بأن النهج الوظيفي لا يضمن للعمل الوحدوي أن يصل إلى غايته السياسية.

٣) أما البعد الثالث فيتضمن الجدل بين النهجيْن الرسمي وغير الرسمي لتحقيق الوحدة بمعنى: هل تتحقق الوحدة بقرارات رسمية تتخذها النظم الحاكمة، أم بفعل قوى غير رسمية كمنظمات المجتمع المدني العربية، أو بواسطة قوى إجتماعية محدودة كرجال الأعمال...إلخ؟ ليس ثمة تعارُض بين النهجين في حقيقة الأمر على الصعيد النظري؛ لكنّ المشكلة في الواقع العملي أن القرارات الرسمية الكبرى، كونها تصدر عن أفراد، تبدو عرضة للتغيير والتراجع عنها؛ كما أنها تكون حذرة بطبيعتها. من ناحية أخرى، فإن القوى غيْر الرسميّة ليست بالضرورة قادرة على تدعيم العمل الوحدوي أو راغبة في ذلك. فمتطلبات المجتمع المدني العربية، على الرغم من السجل المشرف لبعضها، يمكن أن تكون مخترقة من خارج الوطن العربي أو من داخله. وطبقة رجال الأعمال

على سبيل المثال قد ترى أن نشاط الاستيراد من البلدان الصناعية المتقدمة أجدى لها بكثير من محاولة الإقدام على نشاط منتج يتجه إلى السوق العربية؛ بل إن فئات منها قد تتحالف مع أعداء المشروع النهضوي العربي.

٤) يتركز البعد الرابع في الجدل حول دور الدولة القائد. وعادةً ما كانت مصر هي المقصودة بهذا الدور. والواقع أن العيب الرئيسي في فكرة الدولة القائد في هذه الحالة أنه يربط من حيث لا يُدْرَي تحقّق الوحدة العربية بوجود مشروع نهضوي لدى الدولة القائد. وهو ما لا يمكن ضمانه على نحو دائم. كما أن الحديث عن دور للدولة القائد يصطدم بالحقائق الثبوتية الراهنة للنظام العربي، التي تشير إلى تشتت الوظيفة القيادية داخل النظام العربي بين أكثر من دولة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، ووفاة الرئيس جمال عبد الناصر، والطفرة الهائلة في أسعار النفط وعوائده اعتباراً من أواخر ١٩٧٣ وهو ما يجعل العمل الوحدوي العربي في حاجة إلى ائتلاف دول أكثر منه إلى دولة قائد، على ألا يفهم من هذا الائتلاف أنه مغلق يحتكر الوظيفة القيادية داخل النظام دون غيره.

٥) أما البعد الخامس والأخير، فيُشير إلى الإشكالية الكبرى المتعلقة بالاختيار بين نهج التوحيد السلمي ونهج التوحيد بالقوة. وقد مرّ وقت تصورّ المرء فيه أن الدعوة إلى تحقيق الوحدة بالقوة قد اندثرت؛ غير أن البعض ما زال يعتقد بإمكان ذلك، أو هو مستعد لأن يتغاضى عن استخدام القوة لتحقيق الوحدة إذا نجح هذا الاستخدام.

ويُلاحظ أن كل الوحدات التي تحققت داخل النظام العربي المعاصر تمت سلمياً.

والمشكلة - بعيداً عن المنظور الأخلاقي - أن الذين يؤمنون بالنهج المسلح في تحقيق الوحدة لا تكون لديهم حسابات عادة لموازين القوى الإقليمية والعالمية، إذ إنه غنيّ عن الذكر أن قوى إقليمية وعالمية لها مصالح في منع تحقق أية وحدة عربية، وبالتالي فإن هذه القوى لن توافق على أي تحقيق للوحدة بالقوة المسلحة. وعليه يكون قرار تحقيق الوحدة بالقوة، بصرف النظر عن سقوطه الأخلاقي، قراراً بالصدام مع قوى دولية بما يستنزف الطاقات العربية دون طائل.

ثالثا: معضلات أساسية في الطريق إلى الوحدة

يتضح من تحليل الاتجاهات العامة لتطور محاولات تحقيق الوحدة العربية أن ثمة تدهوراً مستمراً في القدرة على تحقيق هدف الوحدة، وهو ما يحتاج إلى تفسير. ويمكن أن يكمن مثل هذا التفسير في المعضلات الخمس الآتية:

١) معضلة التباين

ظهرت الدولة «القطرية» أو «الوطنية» في الوطن العربي على نطاق واسع في أعقاب الحرب العالمية الثانية. صحيح أن بعض الحالات تمتد بجذورها إلى أبعد من ذلك بكثير؛ لكن الصورة العامة تشير إلى حداثة الدولة القطرية أو الوطنية في مواجهة الدولة «القومية» كمشروع وحلم في الوطن العربي.

وثمة قدر من التباين في درجة التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بين هذه الدول ونوع هذا التطور. ويفترض أن هذا التباين كان له دور في إبطاء السير نحو تحقيق الوحدة العربية وفي تمييع الأطر التي أعدت لها حين تم التفكير في إنجازها، ثم تقويض هذه الأطر في التطبيق.

ولا يعني ما سبق أن ثمة حتمية لانتصار حالة الدولة القطرية أو الوطنية على مشروع الدولة القومية؛ بل إن التيار السائد داخل الفكر القومي العربي كان يرى أن هذه التباينات ذاتها موجودة داخل الدولة القطرية الواحدة، وكما أنها لم تؤثر على حقيقة تكون الدولة القطرية، فإنها يجب ألا تؤثر على تجسيد حلم الدولة القومية.

ومع ذلك يمكن القول إن هذه التباينات قادرة على تعويق محاولات الوحدة وإضعافها حال إنجازها، وحتى تقويضها. ومشكلات مثل: مستقبل وضع النخب السياسية الحاكمة في الدول العربية في حال إنجاز وحدة بين دولتين أو أكثر، وكيفية توزيع الثروة والقوة السياسية داخل دولة الوحدة... الخ، أصبحت تمثل معوقات حقيقة يجب التحسب لها عند الإعداد للوحدة.

٢) معضلة المؤسسية

يعيش الوطن العربي بوحداته السياسية المختلفة حالة من الضعف البيّن في مؤسساته، خاصة المؤسسات السياسية. وعلى الرغم من تباين شكل أنظمة الحكم في الوطن العربي، فإنها تشير كلها - وإن يكن بدرجات متفاوتة - إلى اختلال واضح في الميزان بين قوة الفرد (ممثلاً في القيادة السياسية العليا أيا كانت مسمياتها) وضعف المؤسسة في عملية اتخاذ القرار السياسي. ويعني ذلك أمرين محددين:

الأول: أن عملية التطور الوحدوي في الوطن العربي تعلقت بإرادات «الحُكّام» وليس بقرارات «المؤسسات». والأفراد أكثر «هوىً» وأقل رشادة من المؤسسات دون شك.

ولعل أحد الفروق الرئيسية بين تجربة الاتحاد الأوروبي والمحاولات العربية للوحدة أن «المؤسسة» كانت هي راعية التجربة الأولى؛ في حين كان الأفراد هم الرعاة في المحاولات العربية.

ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن الحكام الأفراد هم المسؤولون وحدهم عن إخفاق محاولات السعي لتحقيق الوحدة العربية؛ لكن المقصود أن دورهم لم يكن كافيا لضمان نجاح تلك المحاولات، وأحيانا كان مخرباً.

الثاني: أنه لما كانت المؤسسات ضعيفة على مستوى كل قطر عربي على حدة، بدرجة أو بأخرى، فإن المنطقي أن تكون كذلك على مستوى المحاولات الوحدوية المختلفة. وقد كان هنالك ضعف وارتباك مؤسّسي واضح في التجربة الرائدة للوحدة بين مصر وسورية. كما أن معظم التجارب الوحدوية التي تلت تجربة الوحدة المصرية السورية إما أنها لم تهتم عند إعلانها ببناء مؤسسات للوحدة المأمولة، وإما أنها قامت بهذه المهمة لكن «على الورق»؛ بمعنى انه لم يُقدّر للمؤسسات التي نُصّ عليها في الوثائق الخاصة بتلك المحاولات أن تتجسد في أي وقت من الأوقات. وفي حالات قليلة خرجت المؤسسات المنصوص عليها في الوثائق إلى حيّز الواقع؛ لكن دون فعالية حقيقة.

٣) معضلة التوازن

تقوم كل التجارب الوحدوية في العالم عادة بين أطراف غير متكافئة من حيث المساحة أو عدد السكان أو الثروة الاقتصادية أو القوة العسكرية ... إلخ. لذلك تبرز دائما معضلة العلاقة بين «الكبير» و «الصغير» في التجارب الوحدوية. فالكبير لا يمكن أن يرضى بإطار وحدوي يسوّي بينه وبين الصغير في وزن القوة الممنوحة له في إدارة دولة الوحدة، خاصة أن عدد الأطراف الصغيرة يكون عادة أكبر من عدد الأطراف الكبيرة؛ الأمر الذي يعني أن المساواة بين الكبار والصغار سوف تفضي إلى سيطرة الفريق الأخير على البناء الوحدوي. والصغير تنتفي مصلحته في عملية وحدوية تخضعه للكبير، أو تجعله في وضع متدنٍّ بالنسبة له بصفة عامة.

لهذا فإن الممارسات الوحدوية اجتهدت لتوجد حلولاً لهذه المعضلة. من هنا جاء مثلاً الحل (الفدرالي) الذي طورته تجربة الاتحاد الأمريكي، والذي يقوم في المقام الأول على توزيع السلطات بين المركز والأطراف.

كذلك فإن المتأمل في بنية السلطة في الاتحاد الأوروبي الحالي يجد أنها تستند إلى عدم المساواة بين الأطراف الكبيرة والصغيرة في عدد الأصوات الممنوحة لها في اللجنة الأوروبية، أو عدد ممثليها في البرلمان الأوروبي؛ لكن الأغلبية المطلوبة لإصدار القرارات أو التشريعات محسوبة بدقة، بحيث تضمن عدم سيطرة الأطراف الكبيرة على عملية صنع القرار في مؤسسات الاتحاد أو العكس.

٤) معضلة الخلاف بين الفصائل القومية

عانت الحركة القومية العربية من ظاهرة لعلها لم تلق نصيبها بعد من التحليل العلمي والمواجهة السياسية، وهي ظاهرة الخلاف - إن لم يكن الصراع أحياناً - بين الفصائل القومية التي يفترض أن تكون حاملة الراية في محاولات الوحدة العربية.

وقد دخلت هذه الظاهرة إلى حيّز الواقع السياسي العربي في إطار تجربة الوحدة بين مصر وسورية، حين بدأ الخلاف يدب بين عبد الناصر وحزب البعث حول إدارة دولة الوحدة. وهو خلاف كان له دور دون شك ضمن غيره من العوامل في إخفاق التجربة. وقد استمر الخلاف بعدها على الرغم من أن إمعان النظر فيه لا يُظهر أي أسس فكرية تبرره.

غير أن الأخطر من ذلك أن الخلاف استفحل فيما بعد داخل كل فيصل على حدة؛ فانقسم حزب البعث العربي الاشتراكي ما بين حزب حاكم في سورية، وآخر في العراق. وهكذا وصلت المعضلة إلى ذروتها؛ ذلك أن منطق تأسيس الحزب القومي العربي أصلاً كان يقوم على أساس أن نجاحه في الوصول إلى الحكم في أكثر من دولة عربية سوف يعني تلقائياً قيام الوحدة بين دولتين أو اكثر؛ فإذا بوصول حزب البعث إلى الحكم في دولتين - كانت الوحدة بينهما كفيلة بإحداث تغير جذري في موازين القوى في الوطن العربي - يرتبط بتفاقم الخلاف بين هاتين الدولتين. وللأسف فإن الظاهرة نفسها امتدت إلى الحركة «الناصرية» أيضا، كما يبدو من خريطة الأحزاب والتنظيمات والحركات الناصرية في عدد من البلدان العربية.

وإلى أن يتم التوصل إلى حل لهذه المعضلة الخطيرة، يُمكن القول إن محاولات تحقيق الوحدة العربية سوف تظل تعاني انقسامات القوى التي يُفترض أن تكون سندها الأول، بحيث يستحيل نظرياً وعملياً تصوّر نجاح هذه المحاولات قبل النجاح في حلّ تلك المعضلة.

٥) معضلة العامل الخارجي

يُسرف الفكر القومي العربي أحياناً في رد الهزائم والإخفاقات إلى العوامل الخارجية، ويهتم كثيراً بتركيزه على فكرة المؤامرة. ولا شك أن ثمة فعلاً خارجياً دائماً يسعى إلى الحيلولة دون تحقيق الوحدة العربية. فالقوى العالمية والإقليمية صاحبة المصالح في وطننا العربي قوى رشيدة،

وهي تعلم أن التوحد العربي ارتبط دائماً عبر التاريخ بالقدرة على التأثير في التوازن الدولي. لذلك فإن أي نجاح حقيقي في تحقيق وحدة عربية يهدد دون شك مصالح تلك القوى.

وتظهر تجربة الوحدة المصرية السورية مثلاً أن كلّ القوى الخارجية المحيطة بها تقريباً كانت مضادةً لها، وساهمت بدرجة أو بأخرى في حدوث الانفصال. غير أن هذا كله يجب أن لا يصرف انتباهنا عن أن العوامل الأصلية في إخفاق محاولات الوحدة العربية هي عوامل ذاتية، أي عربية: لأن تأثير الفعل الخارجي يتوقف على الخصائص البنيوية للمستهدف في علمية التأثير.

ولا يعني هذا أننا نروّج للقول بغياب التحديات أو المخاطر الخارجية على محاولات تحقيق الوحدة العربية، أو للأمل في أن تغيّر القوى العالمية والإقليمية موقفها من تلك المحاولات؛ لكن الخبرة العملية والمنطق العلمي يدفعان إلى ضرورة التحليل الموضوعي لتأثير العامل الخارجي على محاولات الوحدة العربية في كلّ حالة على حدة، حتى لا نقع في أخطاء المبالغة والتعميم، ونضيع فرصاً يمكن استغلالها لحماية هذه المحاولة أو تلك.

رابعاً: علاقة الوحدة بغيرها من عناصر المشروع النهضوي العربي

يسود انطباع قوي أحياناً بأنه توجد علاقة تعاضد بين عناصر المشروع النهضوي العربي. وسوف أخاطر بالقول إن هذا قد لا يكون صحيحاً دائماً. وأسوق فيما يلي حالتين يمكن أن يحدث فيهما تنافر بين هذه الأهداف: الحالة الأولى عن العلاقة بين الوحدة والديمقراطية؛ والثانية عن الوحدة والعدالة الاجتماعية.

أما العلاقة بين الوحدة والديمقراطية فلا أعتقد أننا يجب أن نركن بسهولة إلى أن خطى التحول الديمقراطي في الأقطار العربية سوف تُفضي بالضرورة إلى خطى مماثلة على طريق الوحدة العربية: ماذا لو أنه، في ظلّ رسوخ متزايد للقُطرية وتراجُع واضح للفكرة القومية في قطر أو أقطار عربية لسبب أو لآخر، أزيح هدف الوحدة - ولو مؤقتاً - من جدول الأعمال السياسي لتيار الأغلبية في شعب عربي ما؟ وماذا لو أن انتشار المدّ الإسلامي في قطر أو أقطار عربية أفضى إلى ترجيح إطار إسلامي للحركة الخارجية وليس بالضرورة إطاراً عربياً؟ لا يكمن حلّ المعضلة بطبيعة الحال في الفصل بين الوحدة والديمقراطية: لكن حلها يتمثل في العمل بكل السبل على ترسيخ المفهوم القومي في الأقطار العربية المختلفة.

وأما الوحدة والعدالة الاجتماعية فغني عن الذكر أن تحرك أقطار عربية بعينها في مسار تحقيق العدالة الاجتماعية يُمكن أن يستبعد فئات وشرائح وطبقات اجتماعية بعينها داخل هذه الأقطار من القاعدة المؤيدة للوحدة: فضلاً عن أنه سوف يستعدي في الأغلب الأقطار التي تقف على طرف نقيض من منظور العدالة الاجتماعية.

قصدتُ بهذا الطرح أن يكون تنبيهاً لخطورة الاستسلام لمقولة التعاضد التلقائي بين أهداف المشروع النهضوي العربي كي نتحسب للمشكلات التي يمكن أن تترتب على غياب هذا التعاضد في واقع الحركة السياسية الرامية إلى تحقيق هدف الوحدة.

ختام

يبقى هدف الوحدة هدفاً رئيسياً في المشروع النهضوي العربي، إن لم يكن الهدف الرئيسي. لذلك تبدو أزمة تجسيد هذا المشروع في الواقع العربي واضحة الصعوبات التي تحيط بإنجاز هذا الهدف. وليس أمام المثقفين العرب المناضلين من أجل إنجاز مشروعهم الحضاري سوى بذل أقصى ما لديهم من طاقات فكرية من أجل استقراء أنسب الوسائل ووضع الخطط التفصيلية لتحريك الواقع العربي تدريجياً باتجاه تحقيق الوحدة، ولو بأشكال تبدأ متواضعة، على أن يأتي التقدم لاحقاً عبر سياق أشبه بالتجربة الأوروبية التي بدأت بمقومات وحدوية أضعف بكير من مثيلاتها في الحالة العربية؛ وكشف الوسائل الزائفة التي لا يمكن أن تؤدي إلى أي تقدم في العمل الوحدوي؛ وترسيخ الوعي بقيمة الوحدة وأهميتها لكل مواطن عربي في مواجهة تيارات الردة الفكرية التي تحاول المستحيل من أجل صرف هذه الأمة عن طريقها للوصول إلى مستقبل أفضل. ■

ظاهرة الفقر واستراتيجيات المكافحة

د. محمد الصقور*

إن ما يفرزه التاريخ الإنساني لا يخفق أبداً في تشكيل ظواهر ومشكلات يقف إزاءها العقل البشري عاجزاً عن أي تحليل أو مقاربة لها، ومنها ظاهرتا التفاوت والفقر.

وإذ نقف اليوم على عتبة الألفية الثالثة بكل ما تنطوي عليه من مفاهيم العولمة، واقتصاد السوق، والمواطنة الكونية، والقطب المنفرد في رئاسة العالم، واضمحلال الحدود، وتدفق السلع الرأسمالية والمعلومات والتكنولوجيا الرقمية، وأنماط حياتية افتراضية، ألا يتوجب علينا التساؤل بجراءة، ولربما بمرارة أيضاً، عن قدرتنا على فهم ظاهرة الفقر هذه ومواجهتها؟

نسمع كل يوم ونقرأ عن عالم الأسهم العائمة، والأرقام الفلكية لأرباح الشركات العربية والشركات المتعددة الجنسيات، وعن الأرقام الخرافية لأرباح البنوك، والأرصدة المتضخمة في العالم العربي؛ لكننا نباغت في الوقت ذاته بواقع يوميّ مرير: فالصورة التي تعكسها تقارير الهيئات الدولية تؤكد تزايد مؤشرات التفاوت، وارتفاع معاناة الناس، وتنامي معدلات الفقر والبطالة ونسبهما في العالم بوجه عام، وفي العالم العربي بوجه خاص.

إن الاهتمام بهذه الظاهرة لا يشكل توجهاً جديداً. فقد جاء في تقرير الأمم المتحدة الأول الخاص باستراتيجيات التنمية لعقد الستينيّات ما مفاده توجه العالم نحو مكافحة الفقر وتأكيده على ذلك من خلال وضع الأمر في صُلب اهتمام الدول، ومطالبته الدول الغنية بتخصيص ١٪ من الناتج المحلي لتمويل مشروعات تنموية في الدول الفقيرة. أما التقرير الثاني لعقد السبعينيّات فقد طالب بمزيد من العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل لمحاربة الفقر The trickle-down theory. وأما تقريرها الثالث لعقد الثمانينيّات فأكد الالتزام بمحاربة الفقر والتخلص منه عالمياً مع نهاية القرن العشرين؛ أي مع نهاية عام ٢٠٠٠. كذلك التقرير الرابع الخاص لعقد التسعينيّات طالب بخفض ملموس للفقر المدقع (فقر الغذاء)، والعمل على تقليص نسبة الفقر المطلق إلى النصف مع حلول عام ٢٠١٥ (قمة كوبنهاغن ١٩٩٥).

يتضح من ذلك أن الفقر ليس بعاهة المجتمع المستدامة فحسب، بل هو أيضاً خلل متوارث، ومعوق خطير للأفراد والمجتمعات. ولا أحد ينكر تجذّر هذه العاهة في حياة الأمم وتوارثها على تعاقب العهود. فإذا كانت عاهة الأفراد وقصورهم في أداء دورهم يتمثلان في فقدان الأطراف أو الحواس، فإن عاهة الأمم تتمثل اليوم في الفقر والبطالة.

* مستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وزير تنمية إجتماعية سابق في الأردن.

ترى ما الجديد في الأمر؟ الجديد هو إثارة الموضوع بحماسة في زمن يزداد فيه الأغنياء غنىً، والفقراء فقراً. والحديث اليوم عن الفقر، كما يرى الكثيرون، ليس أكثر من ممارسة تستهدف مجاملة الفقراء وجبر خاطرهم، وإلهاء الرأي العام وصرف الأنظار عن قضايا مهمة.

وعليه، فالفقر ظاهرة لم تأت نتيجة العملية الاقتصادية فحسب، بل هي نتاج للعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تتفاعل مع بعضها بعضاً الآخر في إطار عدد من المؤسسات والعادات والتقاليد والقيم والممارسات. وكلها عواملُ مهمة ومؤثرة في فهم الفقر، وفي المسعى الذي ينصرف إلى إعداد خُطة وطنية لمكافحته والتخفيف من وطأته.

إن المطالبة بحماية حقوق الإنسان، المدنية منها أو السياسية، أصبحت في مقدمة الاهتمامات الدولية والمحلية. ويرتبط بهذه الحقوق حقوق المواطن في توفير إشباع مقبول لحاجاته الإنسانية والأساسية، ولحاجات أسرته؛ وهذه تشكل مؤشراً من مؤشرات ظاهرة الفقر وجوداً وعدماً.

ويحث البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الدول التي ترغب في الاقتراض على وضع خُطة لتخفيف الفقر في بلادها لتصبح مؤهلة للاقتراض والمساعدة بالمديونية Debt relief.

وتؤكد دراسات منظمة الأغذية والزراعة الدولية، أن السبب الحقيقي لهذه الحالة، أي حالة ازدياد الفقر الموجود اليوم ، يعود في أغلب الأحيان إلى إهمال البشر. ويشير تقرير التنمية البشرية للعام ٢٠٠١، الذي ينشره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، إلى أن خمس سكان العالم من البلدان عالية الدخل يملكون ٦٨٪ من الناتج القومي العالمي؛ فيما يملك خمس سكان البلدان الأكثر فقراً حوالي ١٪ منه.

إن عدد الدول الأقل تقدماً ارتفع من ٢١ دولة عام ١٩٧١ إلى ٤٩ دولة عام ٢٠٠١.

وفي العالم العربي نجد أن البعض لا يزال يرفض الاعتراف بوجود ظاهرة الفقر لديه، في حين يعترف البعض الآخر بها، على استحياء؛ مما يجعل مواجهة هذه المشكلة أصعب وينعكس هذا على واقع حياة المجتمع بزيادة مطردة في حجم الفقر في جميع الدول العربية، ربما باستثناء تونس. إن الخصخصة قلصت العمالة، ولم تستجب بالمقابل الاستثمارات الخاصة للبطالة والفقر؛ كما أن الخدمات العامة لم تتحسن كما تتوقع برامج التصحيح. وبذلك كان الفقراء أقل الفئات استفادة منها. (أنظر الدراسة التي أجراها كاتب هذه السطور) على فقراء الريف في مصر والأردن واليمن، بتمويل منظمة الأغذية والزراعة الدولية و المركز الإقليمي للاصلاح الزراعي والتنمية الريفية في الشرق الأدنى CARDNE إن ٢٠٪ من الأغنياء في المغرب يستحوذون على ٤٦٪ من الدخل السنوي الخاص؛ وفي لبنان ٢٨٪ من مجموع السكان يقعون تحت خط الفقر المطلق؛ ٧٪ تحت خط الفقر المدقع. ويوضح الجدول أدناه حجم تزايد نسبة الفقر في بعض الدول العربية

وتصل نسبة من يعيشون تحت خط الفقر المطلق في العالم العربي، حسب التقديرات الأولية، إلى أكثر من الربع (٢٥٪). ولعله المستوى الأدنى بين الدول النامية، باستثناء العراق. أما في الريف فيصل الرقم إلى ٥٠٪ في بالنسبة للكثير من بلدان المنطقة العربية.

نظريات الفقر

هنالك عددٌ من النظريات التي تفسر ظاهرة الفقر وجوداً وانتشاراً، وأهمها ثلاث تُعدّ الأساس؛ أما الرابعة فنظرية توفقية:

١- **النظرية الفردية**: تُعدّ هذه النظرية الفقرَ ظاهرةً فردية، تعود أسبابها إلى الأفراد الفقراء أنفسهم، باعتبارهم المسؤولين شخصياً، وليس المجتمع، عن كونهم فقراء نظراً لكسلهم. ويُستنتج من هذه النظرية أن القضاء على الفقر يتأتى عن طريق الاهتمام بالفرد وتحسين قدراته؛ أي الاهتمام بالموارد البشرية في ذاته أكثر من الاهتمام والتركيز على فعاليات المجتمع وصراع الطبقات.

٢- **النظرية الدينية**: ترى هذه النظرية الفقر والغنى وكل ما يصيبنا من أرزاق قدراً

تزايد حجم الفقر المطلق في بعض الدول العربية نسبة مئوية من مجموع السكان

السنة	الأردن	مصر	تونس	اليمن	المغرب
٧٨-٧٩	١٥٪	٢٣٪	١٢,٩٪		
٩١-٩٢	٢٤٪	٣٤,٤٪	٢٠,٦٪	١٩٪	١٣٪
٩٦-٩٨	٢٦٪	٢٣,٢٪	؟	٣٣٪	١٩٪

مكتوباً وأمراً محسوماً: ﴿وفي السماء رزقكم وما توعدون﴾ (سورة الذاريات (٥١): الآية ٢٢)؛ ﴿الله الذي خلقكم، ثم رزقكم، ثم يُميتكم، ثمّ يُحييكُم﴾ (سورة الروم (٣٠): الآية ٤٠). وما على المرء إلا أن يسعى ويتحرك في مناكب الأرض ليأكلَ من ثمرها، فمن غير حركة وسعي لا مجال للحصول على الأكل والمرعى؛ أي أن للفرد دوراً كبيراً هنا من خلال السير والسعي في الأرض، لكن وَفْقَ معادلة مقدرة سلفاً.

٣- **النظرية المجتمعية**: ترى هذه النظريّة أن المجتمع البشري بتركيبته الطبقية الاقتصادية والاجتماعية وعلاقاته، وتوزيع القوى والمكنة الاجتماعية فيه Social empowerment ، هو الذي يجعل من فرد ما غنياً وآخر فقيراً متدني الدخل والإمكانات. فالمسؤول عن وجود ظاهرة الفقر واستمرارها ليس الفقراء أنفسهم، كما هو الحال في النظرية الفردية، بل المجتمع ذاته لما فيه من خلل وضَعف وتحيز في فعالياته وأنشطته التنموية والاجتماعية والسياسية، التي تشكل مرتكزات الفوارق والتفاوت بين الأفراد، لوجود الفقراء أفراداً وجماعات.

ووفق هذه النظرية، فإن استراتيجيات التدخل الناجح للقضاء على الفقر وسياساته وبرامجه الخاصة تكمن في بنية المجتمع ومكوناته واستثماراته. فالتدخل ينصرف إلى مخاطبة المجتمع أولاً قبل الفرد.

٤- **النظرية التوفيقية**: هي النظرية الأكثر شيوعاً؛ إذ يرى كثير من الباحثين أن نظرية واحدة بعينها غير كافية لتفسير ظاهرة الفقر وتحديداً أنواع وبرامج التدخل والمكافحة اللازمة. مما دفع البعض إلى موقف وفيقي ونظرية توفيقية تجمع بين النظرية الفردية والنظرية المجتمعية بشكل خاص، فيكون الحد من الفقر وفق هذه النظرية يتم عن طريق الاهتمام بالفرد والاهتمام بالمجتمع والبيئة المحيطة به معاً.

وببساطة يستطيع الفرد في المجتمع العربي أن يجد ما وجده العالم الهولندي بويك J. Boeke في إندونيسيا من ثنائية اقتصادية Economic dualism وثنائية اجتماعية Social dualism وثنائية فنية Technical dualism ، تعتبر بمجملها السبب الرئيسي للفجوات الكبيرة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء، وتشكل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية بالدرجة الأولى.

أسباب الفقر ومحدّداته:

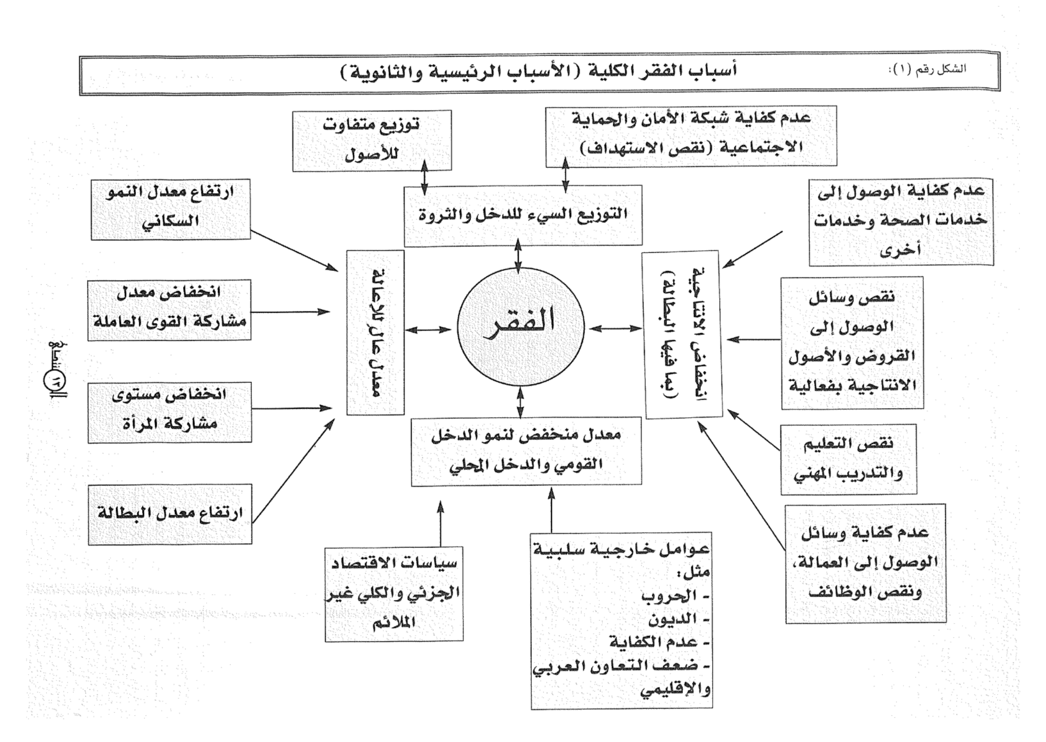
تختلف أسباب الفقر ومحدداته باختلاف فئات الفقراء. ويمكن تقسيم مسببات الفقر إلى نوعين: أسباب مباشرة وأساسية، وأخرى غير مباشرة. والأسباب المباشرة الرئيسية للفقر هي تلك المسؤولة مباشرة عن وجود حالة الفقر.. في حين تشكل مجموعة الأسباب الثانوية (غير المباشرة) العوامل التي تفضي إلى الأسباب المباشرة هذه.

وبناء على نتائج دراسات ومسوحات أجريت على المستويين العربي والمحلي في هذا الصدد، يمكن تحديد مجموعة الأسباب التي تؤدي إلى الفقر، التي تشمل: غياب الإدارة العامة والحكم الجيد Good governance، والتوزيع السيء، وانخفاض النمو الاقتصادي، وانخفاض نسبتي المشاركة والتمكين، وضعف الاستهداف، وكبر حجم الأسر، وارتفاع معدل الإعالة، وارتفاع معدلات الخصوبة، والنمو السكاني المرتفع، وانخفاض مستوى التحصيل الدراسي، والنقص في امتلاك المهارات أو غيابها، ونقص الأصول المنتجة والأجور، والاستغلال الجائر للموارد الطبيعية (بما فيها المياه والأرض)، وانخفاض الانتاجية والأجور، وصعوبة الحصول على الأصول المنتجة والخدمات الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، ونقص فرص العمل المجزية والخيارات المعيشية. ويبين الشكل رقم (١) هذه الأسباب بصورة أكثر وضوحاً.

و بصفة عامة يُعدّ **ارتفاع معدل الإعالة أول سبب رئيسي مباشر للفقر**. أما الأسباب غير المباشرة التي أسهمت في بلورة هذا السبب الرئيسي فهي: ارتفاع معدل النمو السكاني، وارتفاع معدل البطالة، وانخفاض مشاركة قوةالعمل، وانخفاض مستوى مشاركة المرأة في قوة العمل، وارتفاع حجم الاسرة.

ويُعدّ **انخفاض معدل النمو الاقتصادي** (الناتج المحلي و الاجمالي ثاني سبب رئيسي مباشر للفقر. أما العوامل التي يعزى إليها هذا السبب فهي: السياسات الاقتصادية الكلية و الجزئية، و انخفاض معدل الاستثمار، وعدد من العوامل الخارجيةالأخرى مثل الجفاف، والتحويلات المالية، والصراعات، وغيرها.

والسبب الثالث للفقر هو انخفاض الانتاجية، الذي يعود إلى عدد من العوامل مثل: انخفاض مستوى توفير الخدمات الاجتماعية (كالتعليم، والتدريب، والصحة، والغذاء، ومياه الشرب، إلخ)، والإخفاق في الوصول إلى امتلاك



الشكل رقم (١):
أسباب الفقر الكلية (الأسباب الرئيسية والثانوية)
عدم كفاية شبكة الأمان والحماية الاجتماعية (نقص الاستهداف)
توزيع متفاوت للأصول
التوزيع السيء للدخل والثروة
عدم كفاية الوصول إلى خدمات الصحة وخدمات أخرى
نقص وسائل الوصول إلى القروض والأصول الانتاجية بفعالية
نقص التعليم والتدريب المهني
عدم كفاية وسائل الوصول إلى العمالة، ونقص الوظائف
انخفاض الانتاجية (بما فيها البطالة)
الفقر
معدل عال للإعالة
ارتفاع معدل النمو السكاني
انخفاض معدل مشاركة القوى العاملة
انخفاض مستوى مشاركة المرأة
ارتفاع معدل البطالة
معدل منخفض لنمو الدخل القومي والدخل المحلي
سياسات الاقتصاد الجزئي والكلي غير الملائم
عوامل خارجية سلبية مثل:
- الحروب
- الديون
- عدم الكفاية
- ضعف التعاون العربي والإقليمي

أصول رأس المال و الأصول المنتجة، وانخفاض الأجور، والسلوك التفاخري.

والسبب الرابع للفقر هو الإدارة الضعيفة والمركزية، وغياب العدالة. أما العوامل التي تكمن وراء هذا السبب فهي: الفساد، والتحويلات المالية غير الكافية لشبكة الحماية الاجتماعية، وضعف استهداف الفقراء، وانخفاض المشاركة الشعبية وغياب الجدية الحازمة والتمكين.

من هذا المنطلق لا بد أن تصاغ استراتيجية للتخفيف من الفقر تقوم على منهج متكامل وشامل، يأخذ بالحسبان العلاقات المتبادلة بين جميع القرارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومكوناتها المختلفة.

محاور مكافحة الفقر والحد منه

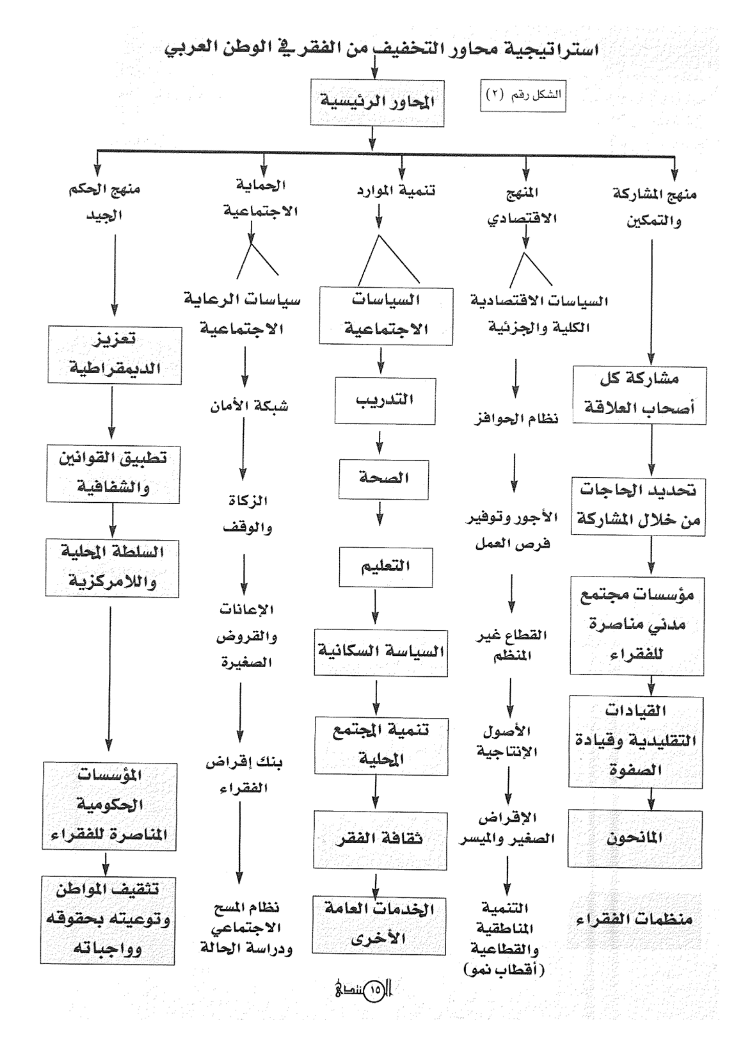
على الرغم من الاشتراك الفاعل للدول العربية في المؤتمرات والقمم التي تعقد لغايات مكافحة الفقر، إلا أن هذا الحضور الكثيف لا ينعكس تأثيره واقعاً ملموساً على حياة الفقراء؛ إذ تتفاوت برامج التصدي للفقر ومحاربته ومدى تأثيرها من بلد إلى آخر. ويحد من تأثيرها عوامل ومسببات عدّة تشترك الدول العربية فيها إلى حد كبير. ويقف على رأسها:

١) الالتزام بمكافحة الفقر باعتبارها قضية وطنية، من خلال وضع خطة استراتيجية جادة لتمكين الشعب والحكومة والفقراء أنفسهم من التصدي لها. إلا أن شيئاً من ذلك لم يتحقق على أرض الواقع في معظم الدول العربية.
٢) تشرذم فعاليات المكافحة وأنشطتها وغياب التكامل، بل حتى التنسيق، بينها.
٣) ضعف أداء برامج مكافحة الفقر ومشروعاتها، مما يتطلب إصلاحاً مؤسسياً لها.
٤) ضعف إشراك الفقراء ومنظماتهم.
٥) التأثير السلبي لبرامج التصحيح الاقتصادي على هذه الظاهرة.
٦) الإدارات العامة الضعيفة، وتزايد الفساد والإفساد فيها.
٧) نقص المعلومات والبيانات التي تساعد على فهم هذه الظاهرة، وضعف أداء برامج المكافحة.
٨) محاولة الانتقال من مرحلة أنشطة الرعاية الاجتماعية إلى مرحلة التنمية الاجتماعية لا تزال تعرج في كثير من الدول العربية.
٩) تراجع مساهمة القطاع الزراعي الأكثر توفيراً لفرص العمل ولمحاربة الفقر المدقع والمجاعة.
١٠) انصياع برامج المكافحة لظاهرة الفقر لرغبات المولين وتوجيهاتهم بصورة كبيرة.
١١) التعليم في الوطن العربي غير مؤهل لأداء رسالتي التعليم والتنمية في معظم حالاته.
١٢) القطاع غير المنظم يشمل في معظمه فقراء. إن من شأن استمرار عدم العناية به، وعدم تنظيم أدائهم أن يُبقي الفقراء أشد فقراً؛ وهي الحالة الغالبة في البلدان العربية.
١٣) مسألة الوعي والتثقيف التام لصناعي القرار وواضعي السياسيات في الوطن أمر مهم وأساسي في حسن توجيه أنشطة استهداف الفقراء وتمويلها؛ وهي فجوة قائمة في معظم الدول العربية.
١٤) تنامي أعداد سماسرة الفقر وتجّاره في الوطن العربي يوماً بعد يوم.

بناء على ذلك، وانطلاقا من أسباب الفقر ومن العوامل التي تحد وتعيق من فاعلية التصدي لهذه الأسباب، فإن تحقيق فهم أكبر للفقر ومسبباته، وإدراك مدى اتساع ابعاده، يشكل المنهج الأكثر ملاءمة لهذه العلة والأقدر على معالجتها. وأرى أن المنهج الأنسب والأصح، برغم تعدد جوانبه واختلاف مذاهبه، هو الذي يتضمن خمسة محاور/مجالات يوضحها الشكل رقم (٢) أدناه: ١) محور الحُكم الجيد والإدارات الجيدة؛ ٢) محور الحماية الاجتماعية (شبكة الحماية - «الأمان» الاجتماعية)؛ ٣) محور تنمية الموارد البشرية والتدريب؛ ٤) محور النمو الاقتصادي (السياسات الكلية والجزئية)؛ ٥) محور المشاركة والتمكين.

١- **محور مجال الإدارة العامة والحُكم الجيد**: أي المحور الذي يتضمن مجالات إدارية وسياسية، كإجراءات للتدخل، بدءاً بدعم الديمقراطية، وتطبيق القوانين والأنظمة بشفافية، والحكم المحلي الجيد، واللامركزية، ومؤسسات الحكومة التي تعمل لصالح الفقراء ولإيجاد عمل جاد وبيئة داعمة تؤدي إلى خفض الفقر.

٢- **مجال الحماية الاجتماعية**: يُعدّ هذا المجال مكلفاً؛ كما أنه يمثل وسيلة أقل جدوى في مضمار محاربة الفقر. والتدخل في هذا الميدان يخدم حالات فقر الغذاء؛ إذ لا يوجد مصدر آخر يعتمد عليه الفقراء الذين يعانون من ضعف الامكانات. وبذلك يعتبر التدخل



استراتيجية محاور التخفيف من الفقر في الوطن العربي
الشكل رقم (٢)
المحاور الرئيسية
منهج المشاركة والتمكين
المنهج الاقتصادي
تنمية الموارد
الحماية الاجتماعية
منهج الحكم الجيد
مشاركة كل أصحاب العلاقة
تحديد الحاجات من خلال المشاركة
مؤسسات مجتمع مدني مناصرة للفقراء
القيادات التقليدية وقيادة الصفوة
المانحون
منظمات الفقراء
السياسات الاقتصادية الكلية والجزئية
نظام الحوافز
الأجور وتوفير فرص العمل
القطاع غير المنظم
الأصول الإنتاجية
الإقراض الصغير والميسر
التنمية المناطقية والقطاعية (أقطاب نمو)
السياسات الاجتماعية
التدريب
الصحة
التعليم
السياسة السكانية
تنمية المجتمع المحلية
ثقافة الفقر
الخدمات العامة الأخرى
سياسات الرعاية الاجتماعية
شبكة الأمان
الزكاة والوقف
الإعانات والقروض الصغيرة
بنك إقراض الفقراء
نظام المسح الاجتماعي ودراسة الحالة
تعزيز الديمقراطية
تطبيق القوانين والشفافية
السلطة المحلية واللامركزية
المؤسسات الحكومية المناصرة للفقراء
تثقيف المواطن وتوعيته بحقوقه وواجباته

هـنـا إجراءً يـؤمـن الحمـايـة مـن المجاعـة والمعـانـاة. وبـذلك فـهـو إجراء يسعف الناس الأكثر فقراً.

٣- **وتطوير الموارد البشرية : مجال السياسات الاجتماعية** تُعدّ هذه الاستراتيجية أكثر فعالية وأهمية من مجال الرعاية الاجتماعية، لأنها تركز على استئصال الأسباب البنيوية للفقر ولا تقتصر على الأعراض فقط، كما هو الحال في المجال الثاني. مَعَ ذلك، فإنه لا يمكن الاستغناء عن مجال الرعاية الاجتماعية في بعض الحالات التي تتطلب مساعدة الفئات التي تعاني من فقر مزمن، مثل المسنين، والأطفال، والمعاقين ...إلخ. وللإجراءات تحسين الموارد البشرية للفقراء دور كبير في خلاصهم من الفقر؛ فالمتعلم أكثر انتاجية وكذلك المدرب.

٤- **النمو الاقتصادي وسياساته الكلية والجزئية** التي يُعتمد عليها لإعطاء الفقراء مزيداً من فرص العمل والأصول الانتاجية. وهذه هي الوسيلة المستدامة للخلاص من الفقر؛ كما أنها الأكثر فعالية لرفع مستوى دخل الفرد ورفع الإنتاج المحلي.

٥- **مجال التمكين والشراكة** الذي يعدّ مجالاً ضرورياً في مجال مساعدة الفقراء، وتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية، وتمكينهم من التغلب على الفقر وضمان معيشة مستدامة لأبناء الشعب وتحقيق زيادة انتاجيتهم، إلى جانب العمل بالأولويات وإيقاف عملية توارث الفقر عبر الأجيال. فإذا أصبح الفقير أكثر تمكناً ومشاركة، فإنه سيغدو أكثر قدرة على التخفيف من وطأة فقره؛ وهو ما يمكن له تحقيقه إذا بقي متفرجاً.

يتطلب المفهوم الموسع للفقر اعتماد سياسات وإجراءات تدخل أوسع (مباشر وغير مباشر) من أجل مكافحته. ولهذا فإن استراتيجية التخفيف من الفقر والخطط الكفيلة بذلك يجب أن ترتكز على محاور (مسارات/سياسات) متكاملة الأوصاف من أجل التدخل لمنع زيادة الفقر والعمل على تخفيفه.

وإذا كان الفقر مبرّراً فيما مضى لمحدودية الموارد الطبيعية، وتأخر وسائل الانتاج، وبدائية العمل، ومحدودية إمكانات الناس المادية والمعنوية، وضعف وسائل الاتصال والتواصل بين الشعوب، ونقص تجارب الدول في استخدام التكنولوجيا والتطور العلمي، فإن الأفراد اليوم غير أولئك الذين كانوا بالأمس. وإن مجتمع العولمة والمواطنة الأممية يجب أن يكون قادراً على تحرير الناس من كوابيس الفقر والمجاعة، وصولاً إلى مجتمع عالمي أرفع حضارة. وأكثر إنسانية واستقراراً.

هنا نورد ما أكده نائب رئيس البنك الدولي لإقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في طروحاته لمعالجة هذه الظاهرة من خلال اعتماد الاجراءات الآتية:

١- تعزيز امكانات الفرد والجماعات الفقيرة؛ أي اعتماد منهج التمكين والاقتدار.
٢- إصلاح المؤسسات وبيئة العمل؛ أي اعتماد منهج الإدارة والحكم الجيد.
٣-زيادة الإنتاجية وتحقيق عمالة منتجة في المجتمع وبين الفقراء بشكل خاص.
٤- دعم الحكومات المحلية وتقوية اللامركزية؛ أي اعتماد منهج الديمقراطية والمشاركة.
٥- الابتعاد عن سياسة الرعاية الاجتماعية والبر والإحسان. ■

رؤية في واقع العالم العربيّ على خلفيّة الواقع الدوليّ*

أ. عدنان أبو عودة**

لم يكد غبار سور برلين المتهاوي يستقرّ رامزاً إلى نهاية الحرب الباردة ومختتماً أقصر قرن في التاريخ كما وضعه هوبسبوم، حتى وقعت حرب الخليج الثانية مدشنة حقبة جديدة في تاريخ عالمنا المعاصر أجمع الكثيرون على تسميتها حقبة القطب الواحد، ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية.

ولا أدري إن كان وقوع هذه الحرب في إقليمنا العربي هو الذي يجعل التذبذبات الناجمة عما يجري في هذا العالم الأكثر وضوحاً على شاشتنا، بعد أن اهتزت أسس كياننا العربي؛ أو أننا هكذا نتصوّر.

ومنذ ذلك الحدث الكبير تلاحقت الأحداث الكبرى في العالم؛ فكانت حرب البلقان والحروب الأهلية في القفقاس وآسيا الوسطى وإفريقيا وانتفاضة الأقصى في فلسطين، وأخيراً الحرب على الإرهاب. وجنباً إلى جنب مع هذه الحروب التي بدأت في إقليمنا العربي، مدشنة حقبة جديدة في التاريخ ومانحة مزيداً من الشرعية لقيام نظام عالمي جديد كما جاء على لسان الرئيس الأمريكي بوش [الأب] في أعقاب حرب الخليج الثانية، يمكن رصد خطّ موازٍ من التطورات يتشكل في ظواهر عالمية أو إنسانية يمكن حصرها بما يأتي:

- ظاهرة العولمة المترافقة مع نقيضها المتمثل في ظاهرة بروز التشدد القومي .
- ظاهرة تزايد التجمّعات الإقليمية أو الاقتصادية.
- ظاهرة الحوار العالمي الذي يغطي ساحة واسعة تشمل الحوار الرسمي حول إعادة تركيب الأمم المتحدة (ومجلس الأمن تحديداً)، مثلما تشمل حوار الحضارات والأديان.
- ظاهرة المراجعة الدائمة لمناهج التنمية المستدامة وقواعدها.
- ظاهرة تنامي المجتمع المدني في العالم عمودياً وأفقياً.
- ظاهرة تنامي الدفاع عن حقوق الإنسان وحمايتها.
- ظاهرة تنامي تأثير المجتمع الدولي على سلوك الحكومات والشعوب.
- ظاهرة تنامي الوعي على أهمية المحافظة على البيئة.
- ظاهرة تنامي الهجرة من الجنوب إلى الشمال وتلازمها مع تنامي اليمين السياسي في دول الشمال.
- ظاهرة تنامي مشكلتي الفقر والبطالة والمديونية.
- ظاهرة الدور القيادي للولايات المتحدة أو القطبية الواحدة.
- ظاهرة تركز الثروة في قمة الشركات الكبرى Corporations .

** من أوراق ندوة «آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين»؛ بيجين ٢٧-٢٨/٥/٢٠٠٢ .

* مستشار سياسي سابق الجلالة الملك الحسين رحمه الله، ولجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين .

إن أكبر شاهد على عالمية هذه الظواهر هو أنها تشكل موضوعات بحث لا ينقطع من جانب الكتاب والمفكرين ونشطاء المجتمع المدني، أو مادة للحوار بينهم؛ فضلا عن أن معظمها يحتل مواقعَ شبهَ دائمة على أجندة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى.

باختصار، يمكن القول إن عالمنا في الوقت الراهن يعبر مرحلة انتقالية بين حقبة الحرب الباردة التي ألفت معظم الحكومات قواعد لعبتها فأتقنتها من أجل النجاة والتنمية الوطنية، وبين مستقبل ضبابي مازالت قواعد لعبته في طور التشكل. وشأن أية مرحلة انتقالية، يصعب في هذه المرحلة التنبؤ بما هو قادم؛ فيسود منهج التجربة والخطأ من جهة، ويشتد السعي لتأطير الظواهر والنجاحات من جهة أخرى. ويُعدّ التأطير Formalization كما هو معروف القاعدة التي يبني عليها أي نظام عالمي (ويمكن للتأطير أن يأخذ أشكالاً مختلفة منها المنظمات أو المعاهدات أو الأحلاف).

لقد زودنا العقد الماضي، أي بداية الفترة الانتقالية، بنماذج التأطير الثلاثة، وهي:

١- ظاهرة راسخة قائمة، كما هو الحال في ظاهرة العوْلمة التي تأطرت في منظمة التجارة العالمية.
٢- ظاهرة عابرة تأطرت مؤقتا ولم تصمد لتتأطر بشكل دائم، مثل تحالف عاصفة الصحراء التي تواصلت الإشارة إليه وإلى أعضائه بضع سنوات، إلا أنها سرعان ما خفتت لتختفي بعد ذلك تماماً؛ مما يعني أن التحالف فقد مسوغ بقائه باستيفاء غرضه، وأي إشارة إليه اليوم لا تأتي إلا في سياق الرواية التاريخية.
٣- ظاهرة طارئة تأطرت مؤقتاً، واختفت الإشارة إلى إطارها؛ لكن الاهتمام بمسبباتها لا يزال باقياً باعتبارها ظاهرة قابلة للتكرار؛ الأمر الذي حوّلها إلى مادة بحثية تخرج بإطار لضبط مثيلاتها في المستقبل. ويُعدّ تدخل حلف الأطلسي بالقوة العسكرية لوقف خرق حقوق الإنسان في كوسوفو مثالاً على ذلك. لقد خلفت هذه الظاهرة إشكالية قانونية ما زالت تثير اهتمام السياسيين وفقهاء القانون الدولي. وتتمثل الإشكالية كما يتناولها المهتمون في السؤال الآتي:

كيف يمكن التوفيق بين استخدام القوة العسكرية للتدخل في شؤون دولة عضو في الأمم المتحدة، وبين ميثاق المنظمة الدولية الذي يُحرّم مثل هذا التدخل؟ هل يمكن لسابقة كوسوفو أن تتأطر، فيتجنب المتدخلون الإحراج الذي أصاب الناتو في حال تكررت هذه التجرب؛ أم لا بد للعالم من انتظار حالة مماثلة لكي يتم تأطير التدخل؟

هذه نماذج ثلاثة وقعت في الفترة الانتقالية التي تمهد لنظام عالمي جديد. ويُلاحظ أن عملية تأطير الظواهر والأحداث الكبرى التي لا تجد لها سنداً قانونياً في المعاهدات الدولية تنجح أحياناً، وتخفق أحياناً أخرى، وتتعثر في أحيان ثالثة. ويعتمد النجاح أو عدمه إلى حد بعيد على مواقف الدول النافذة التي تنطلق بالدرجة الأولى من مصالحها، وعلى اهتمام الدول الأخرى، فرادى ومنظمات. إن اندفاع الولايات المتحدة بعد ١١ أيلول/سبتمبر لتصنيف العالم وتأطير ذلك التصنيف على أساس دول الإرهاب ودول ضد الإرهاب هي محاولة فجّة لا أعتقد بأن النجاح سيُكتب لها.

ما هو الموقف العربي من كل ما يجري في الفترة الانتقالية على الصعيديْن العالمي والإقليمي؟ ولعل السؤال الأصوب: هو هل هنالك موقف عربي جمعي؟ نعم هنالك موقف عربي جمعي من عدد من الظواهر والقضايا التي أشرنا إليها، وليس كلها. بَيْدَ أن المشكلة لا تكمن في وجود موقف عربي ما أو غيابه تجاه قضية ما؛ تكمن المشكلة في أن الموقف العربي المعلن لا يعني بالضرورة سلوكاً سياسياً جمعياً. هذا برأيي هو الخلل الأول في مسألة العمل العربي الموحد. أما الخلل الثاني فتعبر عنه الظاهرة الآتية: في الوقت الذي ينظر فيه العالم إلى إقليمنا العربي باعتباره إقليماً ذا أهمية استراتيجية، ويتعاملون معه على هذا الأساس، فإن دول الإقليم لا تتعامل مع العالم بشكل جمعي على أنه كذلك؛ أي من منطلق الأهمية الإستراتيجية للإقليم. وسأكتفي هنا بذكر الظاهرة من غير التعرّض لأسبابها، لأن ذلك يتطلب بحثا مطولا خاصا بها.

إن هذه الظاهرة سهلت لدول العالم ومنظوماته اعتماد منهج الثنائية (أي دولة لدولة) في تعاملها مع الإقليم، محققة لمصالحها التأثير الفاعل على مجرى الأحداث، ومجردة الدول العربية في الحين ذاته لا من ذلك فحسب، بل من التأثير أيضاً على مواقف الدول تجاه القضية العربية بما من شأنه أن يخدم المصلحة العربية، وهو الجانب الأهم. إن إخفاق العرب حتى الآن في إجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها

قبل خمسة وثلاثين عاماً ومن استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني بالطرق السلمية، بالرغم من الإجماع الدولي على شرعية هذه المطالب، هو المثال الحي على هذا الخلل.

إن دواعي العرفان تقتضيني أن أنوّه بأن سمو الأمير الحسن، رئيس منتدى الفكر العربي وراعيه، كان أول من أشار الى هذا الخلل الكامن في العلاقات العربية الدولية قبل عقدين من الزمان، منبهاً إلى خطورة استمرار تعامل العالم معنا على أساس ثنائي، بسبب ما يفضي إليه ذلك من نتائج سلبية تدفع ثمنها الشعوب العربية: تخلفاً وتطرفاً وفقراً وبطالة وعدم استقرار. والأخطر من ذلك على ما أرى هو استمرار هذا الخلل سيثبت الملاحظة الذكية لظاهرة تاريخية عبر عنها المؤرخ برنارد لويس مفادها أن مصير المنطقة ظل يتقرر من خارجها (الغرب) منذ نجحت بريطانيا في طرد الفرنسيين من مصر قبل قرنين من الزمان. ولعل محاولة الرئيس عبد الناصر خَرْقَ هذا القانون في ظل الحرب الباردة كانت إحدى الأسباب التي جلبت له المتاعب وأكسبته عداء الغرب.

وإضافة إلى الأجندات الوطنية العربية الزاخرة بخطط التنمية في مختلف الميادين، فإن التحدي الكبير الذي تواجهه الدول العربية يتمثل، وَفْقَ ما أرى، في السعي لتحقيق الوحدة العربية شريطة تغيير مفهومها من الصورة التي تبناها العرب منذ بداية حقبة تصفية الاستعمار، بوصفها صيغة كاملة متماسكة جاهزة للتطبيق، إلى كونه سيرورة Process تعاون وتكامل بين الدول العربية تفضي في نهاية المطاف إلى اتحاد عربي ما، تماماً كما فعلت الدول الأوروبية في مجال صناعة اتحادها.

الدول العربية مشغولة – في الدرجة الأولى – بأمرين: أولهما تنفيذ الاجندة الوطنية في كل دولة، وثانيهما الزلزالان السياسيان اللذان فُرضا على الإقليم وهما: انتفاضة الأقصى، أو القضية الفلسطينية من جديد، وتداعيات زلزال الحادي عشر من أيلول/سبتمبر الإرهابي على الدول العربية كافة.

سأبدأ باستعراض مفردات الأجندات الوطنية العربية، وأقول إنها متشابهة في النوع. فكل دولة عربية تركز على مسألة التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والموارد البشرية على خلفية من السلبيات المتشابهة: خلل في ميزان المدفوعات؛ تناقص في معدلات النمو؛ ارتفاع نسبة التزايد السكاني؛ شح في المياه؛ المديونية؛ البطالة التي تبلغ نحو خمسة عشر مليون عاطل عن العمل؛ الأمية التي يعاني منها نحو من عشرين مليون شخص، ثلثهم من النساء؛ تخلف في المناهج التربوية ؛ تزايد في نسبة البطالة بين أهل الفكر (الانتلجنسيا)؛ الإنفاق على التسلح بما لا يتناسب مع واردات الدولة؛ وأخيراً وليس آخراً تعثر سيرورة الديمقراطية. ومقابل هذه السلبيات هناك بعض الإيجابيات التي نذكر من بينها: تنامي استيعاب وسائل الاتصال الحديثة والحاسوب؛ التوسّع في الدراسات العليا؛ تنامي الوعي بأهمية حرية التعبير والتعددية السياسية؛ انتشار الفضائيات الأكثر حرّية من أجهزة الإعلام الرسمية؛ بداية خجولة لمكافحة الفساد وتوطيد دعائم الشفافية؛ تزايد عدد المنظمات غير الحكومية، وتزايد الوعي بأهمية المجتمع المدني باعتباره قوة مؤثرة علي السياسات؛ الاعتراف الرسمي الخجول بأهمية الديمقراطية، والمطالبة الشعبية المتزايدة باقامتها؛ الشروع في الخصخصة، والخروج التدريجي من مركزية التخطيط. لكنّ السلبيات والإيجابيات المتعايشة في فضاء واحد أنتجت عَلاقة جدليّة جعلت من تخلف الجهاز الرسمي في إحداث التنمية المنشودة حافزاً لمزيد من المطالبة بالديمقراطية والمشاركة، ومكافحة الفساد، وإشاعة الشفافية. وبالمقابل زادت الدعوات الشعبية لتبني الديمقراطية وتفرعاتها، أو إشاعتها، من مخاوف الدولة من الناشطين السياسيين ومن الديمقراطية ذاتها. ونشاط هذه الجدلية زاد بشكل ملحوظ في تعميق لون الخط الفاصل بين قوى الأمر الواقع، وقوى التغيير التي تتشكل من قوتين متناقضتين: قوى العودة إلى الإسلام باعتباره طريقاً إلى الإصلاح، وقوى الليبرالية.

وبمرور الوقت، تبلور مع الوقت لكل قوة من القوى الثلاث دعاتها من المثقفين والسياسيين. ويحدث كل ذلك في غياب رؤية واضحة حول التغيير للدولة الواحدة في حال عُدّ التغيير أمراً لا بد منه.

في ظل هذا الواقع وقع الزلزال الفلسطيني بشكل غير متوقع؛ إذ كانت الحكمة السائدة حتى ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ ترى أن عملية السلام تسير بخطى وئيدة، لكن ثابتة، نحو الهدف؛ وأنها لا بد أن تعطي ثمارها في مقبل الأيام.

وتحت هذا الانطباع توهمت النخب الحاكمة والشعبية أن فلسطين قد خرجت فعلاً من دائرة التأثير المباشر على برامجهم الوطنية وبالتالي من اهتمامهم.

وحينما تفجرت انتفاضة الأقصى بدأ الوهم يتبدّد، وأخذت فلسطين تزحف من جديد إلى عمق وعي الشعوب العربية، خاصة وعي الشباب الذين لم يعيشوا تطوّرات القضية وتداعياتها على المنطقة وعلى حياتهم كما عاشها آباؤهم.

وترافق ذلك مع انتشار الفضائيات والإنترنت ووسائل الاتصال الأخرى. وأخذت الأمور تسير في الاتجاه المعاكس تماماً. وتشوش الوضع بحيث بدأ السلام وجهوده يتعايشان، أو يتساكنان، مع نقيضهما: القتال على الأرض، وفي الخطاب، وكذلك في الوجدان. كانت الدبابات الإسرائيلية تتوغل في الأراضي الفلسطينية لتدمر وتقتل في الوقت الذي راحت فيه الوفود السياسية تتحرك لتنقل الأفكار، وتصوغ أطراً جديدة لمفاوضات السلام. ويُجمع العرب في قمة بيروت على صيغة التطبيع الشامل مقابل الانسحاب الإسرائيلي الشامل، متقدّمين بذلك على صيغة الأرض مقابل السلام. ولم تتورّع حكومة إسرائيل عن تنفيذ مخططها العسكري بتدمير مخيم جنين وقصبة نابلس التاريخية، متسببة بقتل المئات من المدنيين صبيحة هذا التنازل العربيّ الكبير من أجل السلام.

ومما زاد في حالة الارتباك والتشويش تبنّي الولايات المتحدة أطروحة إسرائيل القائمة على فصل أسباب العنف عن نتائجه، وبناء خطابها الإعلامي ونهجها السياسي تجاه القضية الفلسطينية على النتائج فقط؛ الأمر الذي أدى إلى استفزاز المشاعر العربية بصورة مستمرة. فأصبحت الولايات المتحدة في نظر الجمهور العربي متوحدة مع إسرائيل؛ مما أفقدها صفتها كوسيط، أو حَكَم محايد، في هذا النزاع، وزرع الشك في نفوس النخبة العربية في أي مبادرة أو موقف تتخذه الولايات المتحدة حتى في حال كان محايداً. وتراجعت الثقة في كل معسكر، وبين المعسكرات جميعا؛ الأمر الذي زاد ليس فقط من تعثر عملية السلام، بل أيضاً من ارتباك سائر الأطراف.

ولعل الصورة الأدق لحالة التشوش والارتباك التي تمر فيها عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، والأكثر مفارقة، هي تلك المتعلقة بوصول هذه العملية إلى المرحلة التي غدا فيها الشريكان في جائزة السلام، أي بيريز وعرفات، سجاناً وسجيناً على التوالي.

لماذا حدث الانهيار؟ ومن المسؤول عنه؟

سأبدأ بتحديد الأطراف المسؤولة وأقول إنها إسرائيل، والولايات المتحدة، ومنظمة التحرير الفلسطينية: إن الطرفيّن المتنازعيْن والطرف الثالث يتحملون المسؤولية بدرجات متفاوتة.

وقبل أنْ أتصدّى للأسباب الحقيقية، دعوني أستعرض عليكم مزاعم الأطراف الثلاثة التبريرية. فإسرائيل تدّعي في مرافعتها أن السبب يرجع الى إخفاق السلطة الوطنية الفلسطينية في القضاء على «الإرهاب» وبنيته التحتية، أي المقاومة.

وتدّعي أمريكا أن السبب يعود الى إضاعة عرفات الفرصة التي أتاحها له الرئيس السابق كلينتون في كامب ديفيد، كما لو كانت عملية السلام في الشرق الأوسط مزاداً أخفق عرفات من خلاله في اغتنام الفرصة باللحظة المناسبة ليُزايد على آخر المزايدين. وينسب عرفات السبب إلى إخفاق إسرائيل في تنفيذ الاتفاقات التي وقعها الطرفان.

إن الحقيقة غير ذلك تماماً. فأسباب الانهيار ببساطة بنيوية، ابتدأت في مدريد حينما تعمّدت الولايات المتحدة تجاهل نهاية اللعبة على المسار الإسرائيلي الفلسطيني لكي يقبلَ شامير المشاركة في المؤتمر؛ إذ كان من المستحيل عقد المؤتمر في غيابه. ويعني ذلك أن إسرائيل، منذ بداية ما عُرف بمسيرة السلام، تبنت سياسة الغموض على المسار الفلسطيني. ولا بد لنا أن نتذكر هنا أن مفهوم السيرورة لم يُطبق إلا على الفلسطينيين. أما في حالتي الأردن وسورية، وفي حالة مصر من قبلهما كذلك، لم تكن هناك حاجة إلى اللجوء إلى منهج السيرورة لأن التعامل كان سيتم بين دولتيْن قائمتيْن في جميع الأحوال.

كانت الثمرة الأولى التي جنتها إسرائيل بفضل هذا الغموض في إطار اتفاقية أوسلو؛ إذ تجنبت تعريف نهاية اللعبة مع المفاوضين الفلسطينيين، مكتفية بتعريف الغرض من المفاوضات على أنه إجراء لبناء الثقة بأمل الوصول إلى السلام. لقد شكل هذا المنطق عيباً بنيوياً في عملية السلام اللاحقة؛ فوضعت العربة أمام الحصان منذ البداية.

فالسلام لا يتفاوضُ عليه إلاّ مثيلان أو ندّان في المكانة، بصرف النظر عن تفاوت القوة بينهما؛ أي أن السلام تتفاوض عليه دولتان أو قبيلتان أو عشيرتان، وهكذا.

أما في الحالة الإسرائيلية الفلسطينية فقد تقرر أن يتم التفاوض على السلام دولة محتلة وشعب تحت الاحتلال؛ وبذلك لم تكن مكانة المتفاوضين متماثلة بدليل أن أحدهما أسير لدى الآخر. لقد شكل الاحتلال القاسم المشترك الأعظم بينهما، على الرغم من اختلال صيغته: أي أن الطرفين ليسا محتلين؛ كما أنهما ليسا تحت الاحتلال، بل إن أحدهما محتل والآخر تحت الاحتلال. بهذه الصيغة المعطوبة جرت المفاوضات على مدى ثمانية أعوام وُقعت خلالها اتفاقات لم يُنفذ إلا بعضٌ منها فقط؛ ثم جاءت لحظة عُطلت عندها غالبية الاتفاقات الموقعة، أو ألغيت.

ويمكننا القول إن اتفاقية أوسلو الأم نفسها قد تعطلت، أو ألغيت واقعيا. وبمعاينة الكيفية التي استفادت منها إسرائيل من هذه الصيغة المعطوبة، نلاحظ انها كانت تتعامل مع السلطة الفلسطينية على أساس التكافؤ فقط حينما كان ذلك في صالحها، خاصة في المواقف التي تجد أنها بحاجة إلى وضع اللوم على السلطة الفلسطينية في إطار تعثر المفاوضات. فالتعامل مع السلطة باعتبارها نداً ساعد إسرائيل على تعبئة الموقف الدولي ضد السلطة، خاصة الموقف الأمريكي الرسمي والشعبي. وحينما كانت مصلحة إسرائيل تقتضي التصرف انفراديا، مثل اجتياح قرية أو مخيّم للاجئين أو اغتيال ناشط، أي في الحالات الأمنية نجد أن التعامل يكشف الأمور على حقيقتها؛ أي إدارة محلية تعمل تحت المظلة الإسرائيلية. لقد سهّلت منظمة التحرير الفلسطينية بداية والسلطة الفلسطينية لاحقاً لإسرائيل ممارسة هذه اللعبة السياسية القاتلة للسلام: ساعدتها بداية حينما لم يدرك مفاوضوها أولا أن الصيغة معطوبة، وأن مضاعفاتها ستعود عليهم بالضرر والدمار، خاصة أن إسرائيل وظفت الصيغة لمواصلة استيطانها للمناطق الفلسطينية المحتلة؛ وساعدتها لاحقاً (ومساعدة إسرائيل في هذه الحالة تعني تعثر عملية السلام أو نسفها) حينما تصرفت السلطة، خاصة رئيسها، كما لو كانت هناك دولة فلسطينية حقيقية.

أما الولايات المتحدة فقد تصرفت دائماً، خاصة في أزمات المواجهة بين إسرائيل والسلطة، من منطلق استسلامها لحقيقة أن النزاع العربي الإسرائيلي مشكلة داخلية أمريكية؛ أي أنها خاضعة لقواعد اللعبة السياسية الداخلية الأمريكية. والظاهرة المثيرة للسخرية والحزن في آن معاً هو أن الحكومات العربية تواصل تعاملها مع الولايات المتحدة كما أنها لو كانت طرفاً ثالثاً حيادياً تبذل جهداً ملموساً لجعل تنفيذ القرارات الدولية جزءاً من السياسة الداخلية الأمريكية، وذلك من خلال لعبة موازنة المصالح بدلاً من منهج التوسل الذي ما برحت تتبعه حتى الآن.

ما العمل ؟

من الناحية الأمنية، لابد أولاً من نشر قوات دولية في الأراضي المحتلة لحماية الفلسطينيين. ومن الناحية السياسية، لا بد من التخلي عن الصيغة المعطوبة والاستعاضة عنها بصيغة التفاوض لإنهاء الاحتلال كمقدّمة للسلام؛ أي وضع الحصان أمام العربة.

إن الدعوة لعودة الطرفين إلى مائدة المفاوضات من غير إعادة تعريف الغرض من المفاوضات هي دعوة عبثية. ففي حال عاد الطرفان للمفاوضات وفق مضمون تقرير ميتشيل، فإنها ستكون عودة إلى لعبة استنزاف الوقت في اللاجدوى؛ فضلا عن أنها ستفاجيء الجميع بين الحين والآخر بمواجهات دامية دون حدوث أيّ تقدم. وستجد إسرائيل، كما وجدت في العامين الماضييْن، مسوغاتٍ لتأخير أو عرقلة حتى هذا النوع من المفاوضات. وما علينا إلا أن نستذكر حجج إسرائيل بعد صدور قرار ميتشيل؛ إذ اشترط رئيس الوزراء شارون هدوءاً لمدة أسبوع قبل العودة إلى مائدة المفاوضات. وقد لبّت السلطة ذلك في ٢٠٠١/١٢/٢٥، وامتد الهدوء لأكثر من ثلاثة أسابيع؛ إلا أن المفاوضات لم تُستأنف. وسرعان ما أضاف شارون شرطا آخر، وهو «تدمير البنية التحتية للإرهاب» (المقاومة)، وتم له ذلك أيضاً بعد عملية السور الوقائي. ومع ذلك فإنه لم يعد لمائدة المفاوضات؛ بل خرج عوضا عن ذلك بشرط ثالث طالب من خلاله إصلاح السلطة. ولو جرى إصلاح السلطة خلال شهر أو ستة أشهر فإن انصرافه إلى التمسك بحجة رابعة وخامسة لن يكون أمراً غير متوقع، ما دامت هذه الشروط تمنحه الوقت لمواصلة عملية الاستيطان. لقد عبّر أحد المستوطنين عن هذه الحالة بعد تدمير مخيم جنين حين قال لأحد الصحفيين

الأمريكيين وهو يشعر بزهو الانتصار: «ألم نقل لكم إنها سياسة الـ Facts and force أي استخدام القوة ضد الفلسطينيين وإيجاد حقائق جديدة على الأرض.

على خلفية هذه الصورة يصبح لمؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط معنى إيجابي على أن يحدد المؤتمر هدفه بأربع نقاط توضع على جدول أعماله، وهي:

١- تنفيذ الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الأراضي السورية واللبنانية.
٢- إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.
٣- حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بشكل عادل ومقبول.
٤- وضع ضمانات وإجراءات أمنية متبادلة.

إن الانصراف إلى عقد مؤتمر من أجل تبادل الأفكار هو مناورة لإضاعة الوقت ليس إلا، إذ إن تبادل الأفكار لا يحتاج إلى مؤتمر، بل يمكن أن يتم من خلال اتصالات دبلوماسية هادئة وجادة كمقدمة لعقد مؤتمر دولي يستهدف تطبيق حل يستند إلى القرارات الدولية.

الزلزال الثاني - ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ - كان مركزه الساحل الشرقي الأوسط من الولايات المتحدة. أما اهتزازته فقد وصلت إلى كل أركان المعمورة. كان مفاجئا وغير مفاجئ في الوقت نفسه. كان مفاجئا في مركزه وحجمه وطبيعته وتأثيره؛ ولم يكن مفاجئا لانه كان حلقة في سلسلة مواجهات بين حكومة الولايات المتحدة وتنظيم القاعدة؛ وكان فوق هذا وذاك عملية إرهابية بمعنى الكلمة.

وباستثناء برجَي نيويورك ومبنى البنتاغون بالقرب من واشنطن ومن كُتب عليهم أن يكونوا في المكانين ساعة وقوع الكارثة، فإن العرب والمسلمين كانوا الأكثر تضرراً من الحادث. وقد غدت عقيدتهم ولغتهم وجوازات سفرهم ولون بشرتهم عبئاً عليهم؛ إذ جعلت منهم موضع شبهة دائمة في المطارات والمصارف والمطاعم والشوارع والفنادق ووسائط النقل والجامعات، لا سيما في الولايات المتحدة وأوروبا. ونتيجة للطريقة التي تناولت وسائل الإعلام الغربية من خلالها الحادث المرعب، وجدت النخب العربية الحاكمة والشعبية نفسها في موقف دفاعي، وشرعت إما في نفي تهمة الإرهاب عن الدين الإسلامي والثقافة العربية، أو تسويغ ما حدث. وبشكل عام، فقد تميّز الموقف العربي بشجب العملية باعتبارها عملية إرهابية وفي دعوة الغرب وأمريكا بشكل خاص لمعاينة الأسباب وعدم الوقوف عند الظاهرة. ودخلت النخب العربية في معركة صامتة مع إسرائيل لتشكيل الموقف الأمريكي والعالمي من المشكلة. توخى العرب من خلال كتاباتهم وتصريحاتهم دفع أمريكا إلى تجاوز حدود الشجب والدعوة في محاربة الإرهاب، وصولاً إلى معاينة مسبباته، بأمل أن تتجه في سياستها الشرق أوسطية نحو المقاربة العادلة في حلّ المشكلة الفلسطينية. أما إسرائيل فقد جهدت في منع أمريكا من ربط مكافحة الإرهاب بالتوصل إلى حلّ عادل للقضية الفلسطينية، ونجحت في مسعاها هذا؛ لكنها لم تقف عند ذلك، بل حققت نجاحاً أكبر حجم وأكثر خطورة عندما تمكنت من توظيف مواردها السياسية والإعلامية العالمية للتماهي Identification مع الولايات المتحدة سياسة وإعلامها عبر وضع الفلسطينيين في مصاف الإرهابيين الذين نفذوا عمليات ١١ أيلول/سبتمبر. ونجم عن هذا التطور السلبي في الموقف الأمريكي مزيد من السخط العربي على أمريكا وسياستها الشرق أوسطية. إلا أن الولايات المتحدة، التي لم تبال بمواقف الحكومات العربية، لا تبالي أيضاً على ما يبدو بالرأي العام العربي الذي أثبت عجزه في التأثير على مواقف حكوماته. وذهبت أمريكا في استهتارها إلى تحديد البلدان الداعمة للإرهاب بسبع دول منها أربع عربية وخامسة إسلامية، واعتبار الشرق الأوسط علي حد تصريح وزير خارجيتها بؤرة الإرهاب. وينطوي ذلك على معانٍ خطيرة تتصل بالقضية الفلسطينية ومستقبل المنطقة. ووجدت الحكومات العربية الصديقة للولايات المتحدة نفسها بين مطرقة أمريكا وسندان شعوبها؛ الأمر الذي عمّق من موقفها الدفاعي ليصل إلى درجة الشلل حين وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن الدين والهُويّة بحكم ولايتها من جهة، وعن صداقتها مع أمريكا من جهة أخرى. وزادت بذلك صورة العالم العربي تشوشا وارتباكاً. ولئن حققت الحكومات العربية بعض النجاح في تخفيف الحملة الغربية ظاهرياً، فإنها لم تنجح في تسجيل أي تقدم على الجبهة الإسرائيلية التي ظلت تتعامل مع الانتفاضة الفلسطينية كحركة إرهابية، فتبطش بشكل متواصل بالناشطين الفلسطينيين من غير أن تجابه بتدخل حازم من جانب العالم. بل إن المجموعة الأوروبية ذهبت إلى حدّ تبني الموقف الأمريكي الإسرائيلي عبر الإشارة إلى المقاومة الفلسطينية باعتبارها شكلاً من أشكال الإرهاب. وإزاء هذا الموقف بدت الحكومات العربية

أمام شعوبها عاجزة. وكلما واصلت إسرائيل بطشها، تعمّقت صورة الحُكم العربي العاجز، وتوسع الصدع بين الحكومات العربية وشعوبها؛ الأمر الذي عمّم وعمّق حالة الارتباك والفراغ السياسيّ العربيّيْن. ونتيجة للانطباع الشعبي السائد بعجز الحكومات العربية عن الدفاع عن الكرامة الوطنية والقومية إلى جانب ما تبدو عليه من عجز إزاء حلّ مشكلتي البطالة والفقر، فإن تلك منها التي تجسّد النظام الأبوي السياسي تكون قد أخلّت بالعقد الاجتماعي غير المكتوب والقائم على مفهوم أن الحكومة تفكر وتقرر نيابة عن الشعب مقابل توفير الأمن والعمل لأبنائه؛ الأمر الذي يَعني أن شرعية أنظمة الحكم العربية تآكلت هي الأخرى أيضاً. والسؤال المنطقي الذي يقفز إلى الذهن في هذه الحالة هو : كيف نفسر إخفاق غضب الشارع العربي تجاه ما يجري في التحول إلى قوة قادرة على فرض التغيير؟

إن لذلك سببيْن على ما أعتقد: أولهما هو أن الخوف من الحكومات الذي تراكم عبر نصف قرن من تواصل الحكم الأوتوقراطي ما زال عند النقطة الحرجة قادراً على هزيمة الغضب.

وثانيهما هو أن القيادات الشعبية الوطنية التي ازدهرت قبيل حقبة تصفية الاستعمار، وفي أثنائها، لم تَخْلِفْها قيادات وطنية تناضل من أجل الحقوق المدنية. فمنظمات المجتمع المدني، خاصة منظمات حقوق الإنسان، ما زالت في بدايتها والكثير منها إما معرض للاختطاف من قبل الأنظمة السياسية القائمة أو أنها اختطفت بالفعل. أما الأحزاب السياسية الوطنية فهي إما غير قائمة، لأن القانون يحظر ترخيصها، أو أنها موجودة لكنها بائسة وغير فاعلة لأن قوانين الأحزاب المرخصة بموجبها، إلى جانب قوانين الصحافة، لا تسمح لها أن تكون أكثر من أحزاب شكلية.

ولا تُعدّ الأحزاب القومية والاشتراكية بحال أفضل .فالأحزاب القومية لم تطور مبادئها بعد نصف قرن لتواكبَ التغيرات العالمية؛ وبذلك فإنها أصبحت مستنفَدة؛ أما الأحزاب الاشتراكية فقد تهشّمت بتهشم مثالها الاتحاد السوفييتيّ. ونتيجة لذلك بقيت الساحة متاحة للأحزاب الإسلامية، التي تعاني هي الأخرى من إخفاقها في تقديم صيغ ا لنماذج، أو البرامج، المقنعة للتعامل مع العصر.

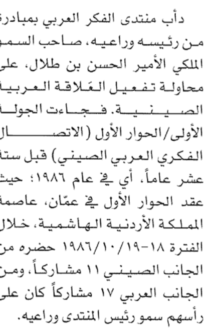
بهذا المعنى أقول إن هنالك فراغاً سياسياً لا يشغله إلا جلبة كلاميّة صادرة عن تفاعل مثلث أضلاعه قوى أمرٍ واقعٍ عاجزة، وحركة إسلاميّة غير مقنعة، وأصوات ليبراليّة إصلاحية ما زالت ضعيفة. بَيْدَ أن الصورة لا تخلو من نقاط مضيئة قد تتسع مع الوقت. فهنالك بعض القادة الذين بدأوا يتجاوبون فعلاً مع دعوات المشاركة السياسية من خلال إجراء انتخابات لبرلمانات مبتدئة أو بإنشاء مجالس شورى. من جانب آخر، بدأت المرأة العربية في بعض الدول المحافظة تنال ليس حق التصويت في الانتخابات الخاصة بالمجالس البلدية فحسب، بل بترشيح نفسها لعضويتها كذلك. وبشكل عام بدأت المرأة تمارس نشاطاً ملحوظاً، خاصة في المنظمات غير الحكومية. وبفضل وسائل الاتصال الحديثة، زاد إيقاع التفاعل مع التطورات العالمية. ونسبة التعليم الجامعي زادت هي الأخرى؛ كما أن عمليّات الخصخصة آخذة في الانتشار. كل هذه البدايات لا بد لها أنْ تُنتِجَ مع الأيام تغيراً نوعياً في الحياة السياسية والاقتصاد. وفوق هذا وذاك، قدم الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال نموذجا للتضحية والتكاتف بشكل يمنحنا الأمل بأن العرب ما زالوا يختزنون طاقات هائلة يمكن لها، إذا نضجت الظروف، أن تحدث انطلاقة نوعية نحو آفاق التقدم السياسي والاقتصادي والثقافي.

وأخيراً، أودّ أن أختتمَ كلمتي بملاحظة قصيرة عن القضية الفلسطينية. لقد أنتجت النكبة الفلسطينية الأولى عام ١٩٤٨ انقلابات عسكرية، وأنتجت النكبة الفلسطينية الثانية عام ١٩٦٧ الحركة الفدائية؛ أما النكبة الثالثة التي نعيش نهايتها الآن فلا ندري ماذا ستنتج . لكننا نستطيع ملاحظة أمريْن: الأول هو أن القضية الفلسطينية ما زالت قوة عربية موحّدة. والثاني هو أنّ الخط البيانيّ لما تنتجه نكباتها يسير نحو الأحسن. لعل النكبة الثالثة تنتج جهداً عربياً ودولياً قادراً على تحقيق السلام والازدهار في الإقليم ، والديمقراطية في الأقطار العربية. ■

ندوة آفاق العَلاقات العربية الصينية/الجولة الثانية

بيجين ٢٧ – ٢٨/٥/٢٠٠٢

إعداد: د. محمد الصقور*



دأب منتدى الفكر العربي بمبادرة من رئيسه وراعيه، صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، على محاولة تفعيل العَلاقة العربية الصينية. فجاءت الجولة الأولى/الحوار الأول (الاتصال الفكري العربي الصيني) قبل ستة عشر عاماً، أي في عام ١٩٨٦؛ حيث عقد الحوار الأول في عمّان، عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية، خلال الفترة ١٨-١٩/١٠/١٩٨٦ حضره من الجانب الصيني ١١ مشاركاً، ومن الجانب العربي ١٧ مشاركاً كان على رأسهم سمو رئيس المنتدى وراعيه.

وقد تركّز الحوار آنذاك على مساريْن رئيسيّيْن هما:

- البعد السياسي للعَلاقات العربية الصينية.
- البعد الاقتصادي والتجربة الصينية.

وتقرر في نهاية هذا اللقاء التحاوري الأول أن يُعقد لقاء ثانٍ في العاصمة الصينية بيجين في أواخر عام ١٩٨٧ أو في أوائل ١٩٨٨م .

إلا أن هذا اللقاء لم يعقد إلا في وقت متأخر، أي في الفترة ٢٧-٢٨/٥/٢٠٠٢، وشمل بُعداً ثالثاً أضيف إلى البعديْن السابقين، وهو التواصل الثقافي الحضاري بين الصين والعرب سعياً لاستكمال الغرض الرئيسي من هذه الندوة الاستشرافية التي وضعت الأسس والموضوعات التفصيلية الدقيقة للجولات والحوارات المستقبلية.

وقد مثّل الوطن العربي في هذا اللقاء الثاني منتدى الفكر العربي، ومثل الجانب الصيني معهد الصين للدراسات الدولية التابع لوزارة الخارجية الصينية.

حفل الاستقبال مساء يوم الأحد ٢٦/٥/٢٠٠٢:

كان هذا الحفل في الواقع لقاء تعارف حضره أعضاء الوفدين وعدد من السفراء العرب. وشارك فيه نائب وزير الخارجية الصينية الذي رحب بالوفد العربي بكلمة مطولة رد عليها أمين عام منتدى الفكر العربي بكلمة شكر وتقدير، نقل من خلالها تحيات سمو الأمير الحسن للمشاركين وللحكومة الصينية، واعتذاره عن عدم تمكنه من الحضور.

وفي إطار اللقاء الذي كان مزمعاً بين الوفد ووزير خارجية الصين، أوكل الأخير مهمة هذا اللقاء إلى نائبه بسبب وعكة صحية ألمت به في اللحظة الأخيرة. وقد جرى في هذا اللقاء تبادل الكلمات بين نائب الوزير الصيني، ونائب رئيس المنتدى الأستاذ الهادي البكوش، والدكتور علي عتيقة،

* مستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وزير تنمية إجتماعية سابق في الأردن.

أمين عام المنتدى.

الجلسة الافتتاحية

رئيس الجلسة: **السفير سونغ منغيانغ**، رئيس معهد الصين للدراسات الدولية

افتتح **السيد تومور داومات**، نائب رئيس اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الصيني ورئيس الجلسة، بعبارات ترحيبية أشادت في بدايتها بسمو الأمير الحسن بن طلال وما يتمتع به من شهرة ومكانة، وعبرت عن الأسف لعدم تمكن سموه من الحضور لاغناء هذا اللقاء. وقد أكد قدرة الصداقة الصينية العربية على تحقيق نمو بفضل رعاية الجانبين وتواصل الاتصالات فيما بينهما، مؤكداً أيضاً أن الصين دائمة الاهتمام بما تقوم به الدول العربية من دور على الصعيد الدولي.

إن الصين تنتهج سياسة سلمية، وتحاول تشجيع الممارسات الديمقراطية وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد ينشد تحقيق التنمية؛ كما تحاول، باعتبارها عضواً دائماً من أعضاء مجلس الأمن الدولي، أن تدعم السلام في الشرق الأوسط وأن تناصر توجهات الدول العربية.

رسالة **سمو الأمير الحسن بن طلال**، رئيس المنتدى وراعيه، تلاها بالنيابة عن سموه الدكتور علي عتيقة، الأمين العام للمنتدى، وقوبلت باستحسان الجميع لما تضمنته من رؤية واضحة، وطرح جريء، واستشراف مستنير للقضايا العربية الصينية المشتركة.

وفي إطار الأفكار التي طرحها سمو الأمير الحسن في كلمته أكد السيد تومور أن الصين والعالم يشهدان تغيرات كبيرة جاء على رأسها نجاح الصين في تحقيق تحول من اقتصاد مملوك من الدولة وقائم على



التخطيط المركزي إلى اقتصاد يسيرَ وفْقَ آلية السوق. ويُعزى نجاح هذا التحول الصيني، وما حققه من نمو اقتصادي كبير فاق بكثير نمو الدول العربية، إلى حالة السلام التي تمتعت وتتمتع بها الصين على مدى العقدين السابقين؛ على العكس من البلدان العربية التي عاشت نزاعات كثيرة. ومن بين النقاط الرئيسية التي طرحها سموه:

١- استشراف دور الصين المتزايد في العالم وفي تحقيق السلام بالاشتراك مع الاتحاد الأوروبي.
٢- ضرورة أن يحظى السلام بما يستحق من أهمية واهتمام من الطرف الشعوب، وعلى رأسها الشعب الصيني.
٣- إنّ الشرق الأوسط منطقة استراتيجية تقع ضمن قوس الأزمات وتستقطب اهتمام الصين وغيرها من بلدان العالم لما فيها من الثروات الاستراتيجية.
٤- إن تجربة الصين التنموية تشكل مصدرَ إشعاع وحافزاً للعرب.

بعد ذلك ألقى عميد السلك الدبلوماسي العربي، سعادة السفير الليبي الأستاذ مفتاح ماضي كلمة مجلس سفراء العرب المعتمدين لدى جمهورية الصين الشعبية.

تلا ذلك كلمة معالي أمين عام جامعة الدول العربية ألقاها الدكتور محمد عبد الوهاب الساكت،رئيس بعثة جامعة الدول العربية لدى الصين.

وفي ختام جلسة الصباح، شكر رئيس الوفد العربي الحكومة الصينية على دعوتها الوفد واستضافته، وعلى إشراك مجموعة من سفراء الصين السابقين الذين عملوا في الدول العربية. كما اقترح ضم كلمة كل من نائب وزير الخارجية الصيني التي ألقاها مساء الأحد ٢٠٠٢/٥/٢٦، والسيد تومور دوامات إلى وثائق الندوة الأساسية.

الجلسة الأولى: الأوضاع الدولية والإقليمية القائمة والعَلاقات الصينية العربية السياسية

رئيس الجلسة: **د. علي عتيقة**

شملت كلمة السفير **سونغ منغيانغ**، رئيس معهد الصين للدراسات الدولية، رؤية لآفاق التعاون الممكنة بين العرب والصين في إطار نظرة شمولية متوازنة، مؤكداً من خلالها أن المستقبل سيشهد مزيداً من التعاون الوشيك؛ وأنها ترى أن السلام والتنمية هما الهدفان الأساسيان لكل



الجهود الدولية؛ وأن اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب وبين الفقراء والأغنياء قد أسهمت في التطرف؛ وأن ديمقراطية العَلاقات الدولية شيء أساسي ومقدس؛ وأن إسرائيل تشكل أحد التحدّيات التي تزعزع السلام في العالم. من هنا فإن الصين تعمل على إدامة السلام ومحاربة الهيمنة المتمثلة بالسياسات الانفرادية وسيطرة القطب الواحد.

تناولت ورقة أ. **عدنان أبو عودة**، عضو الوفد العربي، «رؤية في واقع العالم العربي على خلفية الواقع الدولي»* من خلال القضية الفلسطينية، وأكدت أن العرب يتطلعون إلى رؤية الصين قوة موازنة لأمريكا. وذكّرت الورقة بأن إخفاق إسرائيل في تنفيذ الاتفاقات التي وقعها الطرفان العربي واليهودي هو السبب الذي يكمن وراء الانهيار الذي نراه اليوم في الشرق الأوسط. لذلك، فإن العمل المطلوب اليوم هو نشر قوات دولية في الأراضي المحتلة لحماية الفلسطينيين، وضرورة التخلي عن الصيغة المعطوبة للسلام، والاستعاضة عنها بصيغة متقدمة لإنهاء الاحتلال كمقدمة للسلام. وقد خلصت الكلمة إلى أن القضية الفلسطينية ما زالت تشكل قوة موحدة عربياً، وأن نكباتها تسير نحو الأحسن لا الأسوأ.

د. محمد السيد سليم، عضو الوفد العربي، مدير مركز الدراسات الآسيوية في جامعة القاهرة، قدّم ورقة بعنوان «نحو منظور جديد للعلاقات العربية الصينية»، أكدت أن المطلوب اليوم في العلاقات العربية الصينية هو مزيد من البناء على ما تراكم من تقارب وتعاون من خلال نقلة نوعية كبيرة في كل المجالات، وعدم الاكتفاء بالتطور التدريجي البطيء. ثم طرح سؤالاً يتردد في الشارع العربي مفاده: أين دور الصين تجاه القضايا العربية؟ وأخيراً، اقترح تأطير الحوار العربي الصيني عبر إقامة المنتدى العربي الصيني، وهو ما تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في جامعة الدول العربية عام ١٩٩٨. وقد لقي هذا الاقتراح قبولاً من الجانب الصيني.

كلمة السيد **آن هويوهو**، سفير الصين السابق لدى جمهورية مصر العربية، أكدت دفء الصداقة العربية الصينية، وعمق علاقاتهما التي عاشت مراحل تعاون وتطور في أطر أكثر من خمسة محاور رئيسية ذكرها تفصيلاً. كما ذكر الاتهامات المتماثلة والمشتركة الموجهة للطرفين من الغرب. وطالبت الكلمة بمزيد من التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي، مع توجيه مزيد من الاستثمارات العربية والدولار البترولي إلى الصين، موضحة أن حجم استثمارات العرب في الصين بلغ (٢٠٠) مليون دولار أمريكي من أصل ٤٦,٨ مليار دولار يمثل حجم الاستثمارات الأجنبية فيها.

كذلك أوضح السفير آن هويوهو أن ماضي الحضارتين العربية والصينية لم يشهد صدامات ولا نزاعات، وهو ما يجب أن يكون عليه الحال لا بالنسبة للحاضر فحسب بل كذلك بالنسبة للمستقبل الذي يجب أن تعم أجواءه مشاعر المحبة والصداقة، لا سيما أن كلا الصين والعالم العربي يجابهان نظاماً اقتصادياً وسياسياً عالمياً يفتقر إلى العدالة والإنصاف، فضلاً عن كونهما ضحيتين للإرهاب والتطرف.

كلمات المعقبين:

- عقب السفير **لوي تشنغ ينغ** مؤكداً وجود قواسم وآمال مشتركة وقناعات متبادلة بين العرب والصين. كما أكد ضرورة وضع حد للتوتر في الشرق الأوسط، ومنح الحقوق لأصحابها. وشجب الموقف الأمريكي المنحاز لإسرائيل.
- كما عقب أ. **عثمان هاشم**، عضو الوفد العربي، مُذكراً بما خلفته حقبة الاستعمار من تركة ما زالت تعيش معنا وتتفجر في مختلف أنحاء العالم، ومنها فلسطين. والمطلوب من الصين ألا تكتفي بموقف الشجب، بل أن تنحاز إلى جانب الشعوب المحبة للسلام، سعيا لإنصاف حقوقها المشروعة، وأن تضغط على إسرائيل لتنفيذ

* أنظر ص ١٧-٢٣ من هذا العدد.

قرارات مجلس الأمن الخاصة بالسلام.

- وأكد السفير **لي كونغين** أن مشكلة الشرق الأوسط تكمن في تمادي إسرائيل وأمريكا في المنطقة. إلا انه يرى أن شروط التعاون الصيني العربي في هذا الأمر محكومة بثلاثة أمور هي: ظروف بيئة عامة مناسبة؛ وظروف خاصة لكل بلد، وظروف عالمية مناسبة؛ علماً بأن الصين محكومة بسياسة متوازنة في الشرق الأوسط ومتعاطفة مع العرب. كما بيّن أن هناك من يعمل على إفساد العلاقة القائمة بين الصين والعالم العربي، ومنع الصين من مؤازرة العرب.

المناقشات:

تناوب على نقاش الموضوعات التي طرحت ثلاثة من بين أفراد الوفد العربي وعدد مماثل من الوفد الصيني، وقد تمثلت هذه المناقشات في إيضاح الأفكار وتطويرها والرد على الملاحظات والاستفسارات التي طرحها المعقبون والأوراق وخاصة فيما يتعلق بالتركيز على قضية فلسطين، والعراق، وعلى مستوى أداء السياسة الخارجية الصينية حيال هذه القضايا، وقصور هذا المستوى عن مستوى أداء سياسات الدول الكبرى، كأمريكا وحتى روسيا، عالميا وإقليميا؛ إلا أنهم بينوا أن للصين مبرراتها فيما تعتمد من مواقف.

الجلسة الثانية : العلاقات الاقتصادية العربية الصينية

رئيس الجلسة: السفير زنغ هوا

استعرض **د. محمد الفنيش**، عضو الوفد العربي، ورقة بعنوان العلاقات الاقتصادية بين العرب والصين بالنيابة عن دة. **مرفت تلاوي**، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة والأمين التنفيذي لمنظمة الإسكوا. وعبر تفاصيل وبيانات رقمية أوضحت الورقة طبيعة العلاقات العربية الصينية الاقتصادية وتزايد حجمها مع الزمن وما تحقق نتيجة ذلك من نمو سنوي لا يقل عن ١٢٪ لصالح الصين بالدرجة الأولى. وقد استعرضت الورقة أربعة مجالات في هذا المسار:

- واقع العلاقات العربية الصينية في مجال الاقتصاد والتجارة.
- نشاط الصين الاستثماري في البلاد العربية، والعكس أيضا.
- الآثار المتوقعة على العلاقات الاقتصادية العربية الصينية التي ستترتب على انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية (WTO).
- سبل جديدة وآفاق مستقبلية لتعزيز هذه العلاقات ودعمها.

يرى **السفير شينغ شان ينغ** أن مخزون العالم من البترول يكمن في المنطقة العربية وليس في بحر قزوين؛ وأن الأموال العربية جُمّدت في الغرب بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وهي تزيد على (١٠٠) مليار دولار أمريكي؛ وأن هناك بيئة استثمارية جديدة وجيدة في الصين. لذلك على الدول العربية، خاصة دول الخليج العربي، التفكير جيداً بالصين موْطناً للاستثمار. وهو يطالب بطريق حرير جديدة، وقيام العرب مثلا بشراء أسهم صينية مسجلة في شركات عالمية أجنبية، موضحاً أن هناك مصالح دولية لا تريد للصين ولا للعرب الصعود.



المعقبون من كلا الوفدين أكدوا أن:

- صعود الصين لا يشكل تهديداً للعرب أو لطرف آخر.
- إننا نمر بأفضل مرحلة من مراحل تطوير العلاقات العربية الصينية، وعلينا المبادرة إلى استغلالها والإسراع في ذلك.
- إن حجم التبادل التجاري متواضع؛ لكنه في تنام متواصل من غير أدنى شك.
- يشكل العرب أفضل خيار للصين في إطار تحقيق مزيد من التعاون والاتجار.
- لا بديل للنفط العربي مهما قيل عن ثروات بحر قزوين.
- يجب أن لا تقتصر نظرة الصين على النفط العربي والدولار البترولي والسوق العربي للاستهلاك؛ بل يجب أن تنظر إلى العرب بوصفهم شركاء وحلفاء.
- إدراك أن لا نفط بلا سياسة، وأن



التعاون الاقتصادي مع الصين هو أيضا تعاون سياسي.

- إن التكنولوجيا الصينية الحالية ليست متقدمة بما يكفي لتشكل عنصراً مشجعاً في مجال صناعة النفط والغاز. فمن الأفضل للصين أن تدخل في شراكه إستراتيجية غربية بحثاً عن التكنولوجيا المتقدمة والمعقدة في هذا الميدان.

الجلسة الثالثة: العلاقات الثقافية العربية الصينية

رئيس الجلسة: الشريف فواز شرف

تضمن بحث السيد **لو وانشينغ**، المستشار الثقافي السابق في مصر، استعراضاً مفصلاً للعلاقات العربية الصينية منذ أيام طريق الحرير حتى يومنا هذا. وقد بيّن بشيء من التفصيل بعض الأرقام والمعلومات حول الاتفاقات الثقافية والصحية والرياضية والتجارية الكثيرة التي أبرمت بصورة ثنائية بين الصين وعدد كبير من الدول العربية في كلا المشرق والمغرب العربيين.

د. **محمد الصقور**، عضو الوفد العربي، استعرض باختصار البحث الذي أعدّه د. سليمان إبراهيم العسكري بعنوان «العلاقات العربية الصينية: تاريخ طويل من التواصل الحضاري والثقافي». فحدد أطر العلاقات العربية الصينية في خمس مراحل هي:

المرحلة الأولى: فترة ما قبل الإسلام، أي قبل عام ٧١٠م، وحجم التجارة التي شهدها طريق الحرير.

المرحلة الثانية: بعد ظهور الإسلام إلى القرن السادس عشر الميلادي، ولقاء الجيوش والتجار معا.

المرحلة الثالثة: من أوائل القرن السادس عشر حتى أوائل القرن العشرين.

المرحلة الرابعة: فترة ما بين الحربين العالميتين.

المرحلة الخامسة: الفترة التي تمتد من قيام الثورة الصينية عام ١٩٤٩ وحتى يومنا هذا.

وأشار إلى أن قنوات الاتصال، مع أنها كانت مستمرة وفاعلة ومتناوبة، إلا أنها بقيت في معظمها قنوات رسمية حكومية، وأن نشاط المنظمات غير الحكومية لم يرتق إلى المستوى المطلوب.

وفي إطار مستقبل التعاون، قدمت الورقة مجموعة من المقترحات والبرامج بلغ عددها ثمانية مقترحات عامة استهدفت تأطير مستقبل التعاون، انطلاقا من أن الثقافة هي التي تجمع بين البشر، وهي المفتاح المحفز لمختلف مجالات التعاون الأخرى، بما في ذلك الاقتصادية والسياسية. فمن خلال الثقافة تستطيع الحضارتان مستقبلا إغناء عملية التفاهم في العالم كعهدهما في الماضي (ذكرت هذه التوصيات في البند الأخير من هذا التقرير).

ثم انتقلت الجلسة إلى التعقيبات والمناقشات؛ أكد المتحدثون ما يأتي:

١- لا تزال هناك إمكانات كثيرة ومجالات واسعة لزيادة التبادل الثقافي بين الصين والبلدان العربية من خلال قنوات الاتصال المباشر.

٢- هنالك سبع جامعات صينية تُدرّس فيها اللغة العربية، وتخرّج ٤٠٠٠ خريج سنوياً يعدّون قوة في مجال تعزيز التبادل الثقافي. كما أن أكثر من ٥٠٠ مطبوعة تم نشرها عن العرب في الصين.

٣- أهمية الاتصال المباشر دون وسيط بين العرب والصين، لا سيما الغرب، لما تنطويه عملية التوسط من تشويه وتشويش مقصود في معظم الأحيان.

٤- أهمية تنظيم لقاءات وتعاون بين منظمات المجتمع المدني في كلا المنطقتين.

٥- القيادة في الصين هي ريادة وقدوة، قولا وعملا، وهي مجتمع دولة الإنجازات الكبيرة والأرقام الضخمة؛ وبذلك فان تجربتها إشعاع نافع للعرب.

٦- هنالك نقص كبير في النشر والتأليف عن العرب في المجتمع الصيني. أما صورة الصين في الكتب المدرسية العربية فهي صورة مشرقة وإيجابية.

٧- أوضح الجانب الصيني أن لدى

العرب أفكاراً قديمة عن الصين؛ الأمر الذي يستوجب إقامة قنوات اتصال مباشرة لتصويب هذه الأفكار.

٨- بين الجانب العربي بدوره أن الصين أوقفت نشر الأدبيات باللغة العربية، وأن المطلوب هو استعادة حركة النشر باللغة العربية كما كانت عليه في السابق.

الجلسة الختامية

برئاسة كل من **د. علي عتيقة**، والسفير **سونغ مينغيانغ**

استعرض كل من المتحدثَين النتائج الإيجابية والنجاح الذي رافق هذه الندوة الاستكشافية منذ بدايتها. كما طرحا في الجلسة التوصيات الرئيسية، والتطلعات التي توصلت إلى صياغتها الندوة؛ إضافة إلى ما ورد في مقترحات البحوث وأوراق العمل التي تليت.

وتم تبادل عبارات الشكر والتقدير.

المقترحات والتوصيات

١- هنالك إجماع على أن هذه الندوة استكشافية استشرافية، تستهدف معرفة المحاور التي تحتاج إلى مزيد من الدراسات المستفيضة والبحوث.

٢- ثمة اتفاق حول المبادئ والأفكار العامة، وضرورة التعمق فيها ودراسة تفاصيلها وطرق تنفيذها وآليات العمل الإجرائي، إلى جانب تمديد أطرها العامة؛ وهو الجانب الأصعب.

٣- هنالك حاجة لإقامة «المنتدى العربي الصيني»، عن طريق جامعة الدول العربية ومجلس السفراء العرب في بيجين ضمن إطار صيغة مرنة وفاعلة.



٤- على الصين أن تعمل على تعريف المستثمر العربي بنفسها، وأن تعمل كذلك على تطوير العمل المصرفي لديها لتشجيع المستثمرين العرب وتطمينهم على سلامة أموالهم واستثماراتهم.

٥- ضرورة أن تنهض الصين بدور أكبر وأكثر فعالية تجاه القضايا العربية، وخاصة قضية فلسطين والعراق، وألا تكتفي بمجرد اعتماد مواقف الشجب والتأييد أحياناً.

٦- إقامة مشروعات صناعية مشتركة بين الصين والبلدان العربية.

٧- تقديم الخدمات المصرفية وإقامة مؤسسات داخل البلاد الأخرى.

٨- إنشاء مؤسسات مالية/مصرفية مشتركة.

٩- تطوير الإمكانات التكنولوجية الوطنية، حيث للتجربة والخبرة الصينية دور كبير.

١٠- إنشاء شركة عربية صينية للنقلين البحري والجوي.

١١- التعاون للحفاظ على التراث الحضاري حياً؛ أي استثمار مستقبل الماضي.

١٢- التعاون في مجال التعليم والتكنولوجيا وتطويرها وتطويعها بأرخص الكلف.

١٣- وضع سياسة فعالة للتبادل الثقافي والإبداعي بين العرب والصين.

١٤- وضع خطة طموحة للترجمة ونقل صنوف المعرفة بهدف تحقيق مزيد من التفاهم بين الشعوب.

١٥- تدعيم حرية تدفق المعلومات بعد أن أصبح طريق الحرير والبخور يمر عبر شبكات الحاسوب.

١٦- تدعيم السياحة والرياضة وتنشيطها بين الدولتين.

١٧- إقامة مراكز ثقافية في كلا البلدين باعتبار أن هذه المراكز تمثل قناة يومية للاتصال المباشر، وهي أكثر تأثيراً واستدامة من معارض الكتب وتبادل الزيارات.

أما عن الندوات المنظورة مستقبلاً التي خرجت بها هذه الندوة الاستكشافية، فهي:

أولاً: **في المجال السياسي**، هناك ثلاثة موضوعات يحتاج كل منها إلى ندوة خاصة:

أ- تحديد المصالح المشتركة للطرفين العربي والصيني لدعم العلاقات بينهما في ظل نظام عالمي متعدد الأطراف والأقطاب.

ب- دور الصين والبلاد العربية في دعم الشعب الفلسطيني وتحريره من الاستيطان والاحتلال؛ إذ تمثل فلسطين آخر بقعة محتلة في

العالم.

جـ - دور الصين والبلاد العربية في دعم التكامل والتعاون الإقليميين في الوطن العربي.

ثانياً: في المجال الاقتصادي:

أ- آفاق تنمية التجارة وتبادل السلع بين الصين والعرب ومعوقاتها.

ب- الصناعات النفطية الغازية وسبل التعاون العربي الصيني.

ج- الاستثمار بين البلدين ومعوقاته وطرق تطويره.

د- تجربة الصين والتحول الاقتصادي من المركزية والقطاع العام إلى مرحلة آلية السوق والانفتاح.

ثالثا: في المجال الثقافي:

أ- دور قيم العمل في التنمية والانضباطية واخلاقيات المهنة: كيف هي في الصين؟ وكيف هي في البلاد العربية؟!

ب- دور الثقافة الشعبية في التنمية والتفاهم المشتركين والمشروع الثقافي العربي الصيني.

ج- التوسع في تدريس اللغتين العربية والصينية، وزيادة أنشطة النشر والطباعة المتبادلة، العمل على تأطير هذا المسار.

استنتاجات وملاحظات ختامية

١) الندوة في مجملها، كما أجمع المشاركون في جلستهم الختامية، كانت إيجابية في توجهها وفي الروح العامة التي سادت مداولاتها. كما أجمعوا على أنها جاءت في الوقت المناسب بعد مضي وقت طويل على آخر لقاء فكري بين الطرفين، الذي تم في منتصف الثمانينيّات من القرن الماضي. كذلك كانت، كما جاء على لسان أمين عام المنتدى، ندوة استكشافية تمهد للمتابعة ومواصلة الحوار على شكل لقاءات منتظمة تخصصية.

٢) التقت آراء المشاركين حول أمور جوهرية أبرزها تضامن الجانبين العربي والصيني وتعاونهما في مجال التعامل مع وضع العالم الحالي الذي يتميز بالأحادية القطبية، والعمل بالتعاون مع بقية بلاد العالم على تخفيف حدة هذه الأحادية والسعي لخلق تعددية جديدة . وفي إطار الحوار في المجال السياسي، اتفق الجانب الصيني مع نظيره العربي على ضرورة الوقوف مع الشعب الفلسطيني ومساندته، وعلى ضرورة إيجاد حل مرض ودائم لقضيته العادلة.

٣) أجمع المتحاورون من الجانبين على ضرورة تكثيف التعاون الاقتصادي، وتوسيع المشروعات والاستثمارات المشتركة في المجالات التقليدية وفي قطاعات مبتكرة على حدّ سواء. الجانب الصيني ركز بشكل خاص على قطاع الطاقة - البترول والغاز على وجه التحديد - موجهاً الانتباه إلى العجز المبين في موارد الصين البترولية في مقابل الفائض والإمكانات الهائلة لدى العالم العربي. وأكد المتحاورون من الجانب العربي ضرورة التعاون في مجال نقل التكنولوجيا، وعلى وجه الخصوص دعوة الصين لمعاونة البلاد العربية على إزالة الاحتكار الغربي في هذا المجال، أو التقليل من حدته على أقل تقدير.

٤) أجمع المشاركون على أن التعاون الثقافي ليس مرغوباً فيه فحسب، بل إنه الأساس في إرساء عَلاقات وطيدة؛ كما أنه الضمان لسلامة العَلاقة العامة بما فيها التفاهم السياسي والتعاون الاقتصادي والتضامن التنموي. وعليه، دعا الطرفان إلى تعزيز العلاقات الثقافية القائمة وتعهدها بالنماء والتطوير والتواصل. بيد أن هناك ملاحظات تتعلق ببعض بواطن الأمور؛ مثلاً:

٥) من أول ما يسترعي الانتباه، وما كان له أثر كبير على نغمة الحديث وفي توجه الرأي من كلا الجانبين، هو الاختلاف في تركيبة الوفدين؛ أي في نوعية الأفراد وخلفيتهم في كل من المجموعتين. فالمجموعة العربية تكوّنت من أشخاص غالبيتهم العظمى ممن تولوا مناصب قيادية تنفيذية عليا، وشملت وزراء ورئيس وزراء أسبقين ومديرين تنفيذيين لمنظمات دولية وإقليمية سابقين وأساتذة ورؤساء شعب ودوائر في الجامعات؛ ومع ذلك كانوا كلهم يتحدثون بصفتهم الشخصية وبحرية تامة من قيود المناصب التي شغلوها في الماضي، وحلّ تام من المواقف السياسية الحالية التي تعتمدها حكوماتهم. وعلى النقيض منها تقريباً، تشكل الفريق الصيني عموماً من شخصيات دبلوماسية وأكاديمية من ذوي الخبرة الطويلة، ومن المتقاعدين والعاملين حالياً في مؤسسات شبه مستقلة من معاهد بحوث ومراكز تدريب ومنتديات فكر؛ إلا انهم كانوا يعبرون عن خط التوجه الرسمي للحكومة الصينية في شتى مجالات الحوار.

ولا بد من التذكير في هذا الصدد بأن عمل الندوة جاء على خلفية حقيقتين أساسيتين، ودار في إطارهما، وهما: أولا الوقوف على مدى التقدم التنموي والتكنولوجي الهائل الذي أنجزته الصين في زهاء عقد من الزمن، مع الحفاظ على الأصالة والتراث؛ وثانياً التأكيد، لا بصريح القول فحسب بل بالإحساس أيضا، على الاحترام المتبادل وروح التضامن التي تميزت بها العلاقات بين الشعب

الصيني وشعوب العالم العربي على مر الزمن.

٦) هذا التباين الجوهري كان له كبير الأثر في مضمون النقاش ولهجته. ففي حين تميزت مداخلات المتحدثين العرب بالصراحة غير المنقوصة، التي وصلت حد المفاتحة العاتبة للصين على عدد من مواقفها، اتسمت مداخلات الجانب الصيني بالسمة الدفاعية حيثما تعرضت مواقف الصين وسياساتها للنقد. كما جنحت بعض المدخلات العربية إلى نقد الذات، وإلى الإمعان في ملاحقة الطرف الصيني، وإبراز أوجه القصور والسلبيات من ناحيتهم.

٧) لا ننتظر أن تكون ثمة عناصر مستقلة برأيها وفكرها ضمن أي فريق صيني يشارك في مثل هذه الحوارات المرتقبة. كما أننا بالمثل لا نتوقع أن تشمل فرقنا العربية بعضا من الرسميين وأصحاب القرار. علينا، إذاً، أن نتعامل مع هذا الواقع. علينا أيضا أن نقبل وأن نسلّم بحقيقة هيمنة الدولة في الصين على شؤون الأمة كافة، وان لا يغيب عن بالنا أن الحزب لا يزال هو المحرك الأساسي. وبذلك يخطئ من يعتقد - كما توهم بعضنا نظراً لعدم ذكر الحزب في أثناء الندوة - أن الحزب قد زال.

٨) لا مفر من سلبيات نظمنا؛ ولكننا سنجني ثماراً أكثر في حال تداولنا في هذه اللقاءات عن واقع حال بلادنا، واجتهادنا في فتح قنوات جديدة للتعاون، وتوسيع آفاق القائم منها.

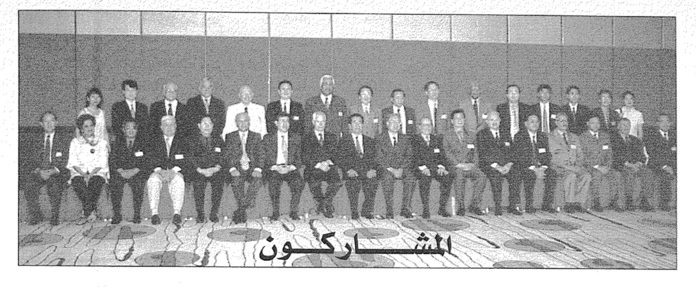
٩) على مستوى آخر، أظهرت مداولات الندوة أن هنالك بعض الفجوات في الفهم المشترك من الجانبين. بتعبير أنسب، ثمة افتراضات لدى أحد الجانبين لا يشاركه فيها الجانب الآخر. ففي المجال السياسي، أدركنا التباين القائم بين موقف الجانب العربي حيال القضية الفلسطينية، التي بدت كأنها أصبحت أم القضايا السياسية بالنسبة له، ومواقف الجانب الصيني الذي تعامل وكأنما مفتاح هذه القضية أضحى في أيدي الإسرائيليين والجهات الأمريكية. هناك حاجة لتضييق هذه الفجوة.

١٠) في مجال التنمية والتعاون الاقتصادي، لوحظ تركيز الجانب الصيني على أهمية البترول وضرورة الحصول عليه من البلاد العربية. ليس هناك من اعتراض على ذلك؛ بل إن التبادل يمكن أن يكون على أساس استراتيجي طويل الأمد يؤمن للصين استمرارية حصولها على النفط لفترات طويلة تمكنها من تأمين برامجها الحيوية والاستراتيجية؛ لكن يمكن، بل ويجب، أن يكون ذلك متزامناً مع تدفق عريض الاتساع وطويل الأمد لاستثمارات ومشروعات مشتركة تقوم بها الصين في البلاد العربية، وتشمل برامج جادة حول نقل التكنولوجيا والعمل على تأهيل طبقة واعية من العمالة العصرية الماهرة في البلاد العربية.

١١) إن دعوة الصين التي تكررت إلى أن تستثمر البلاد العربية ذات الفائض المالي في مناطق الصين الغربية حيث التخلف النسبي، وأهم من ذلك حيث يوجد السكان المسلمون، يجب أن لا تهمل أو أن لا يشك في دوافعها التي قد توحي بالاتجار برابطة الإسلام. على العكس من ذلك، فإن الدعوة الموجهة إلى العرب بصدد الاستثمار في غرب الصين، حيث يوجد المسلمون وحيث يتميز الوضع بالحدة يمكن استغلالها من طرف السياسيين ذوي الحنكة في بلادنا باتجاه إيجاد مدخل سليم لإجراء حوار هادئ مع الصين حول التعامل مع مشكلة الإقليم المسلم المناوئ للسلطة، في إطار مد يد العون نحو إيجاد حل أو وفاق يُرضي الطرفين، ويشكل ضمانا لسلامة وحدة الوطن الصيني.

١٢) هنالك فجوة أخرى في مجال الاقتصاد. فقد ذكر الجانب الصيني في أثناء مداولات الندوة مرات عدّة أن استثمارات الصين في البلاد العربية في الفترة الأخيرة شملت استثمارات على شكل توافر عمالة صينية في الأقطار العربية المتعاونة، وذكروا أن هذا النوع من الاستثمارات سيتواصل في المستقبل. لا شك أن هذا توجه يجدر تداركه. فبلادنا تزخر بعمالة فائضة و تعاني من بطالة متفشية. ونرى أن منطقة الخليج العربي يجب عدم اتخاذها مرتكزاً للحُجّة؛ فهي تشكل استثناء خاصاً لا تعكس صورة للحالة العامة.

١٣) وأخيراً يُقترح أن يسعى منتدانا إلى إقامة شكل مؤسسي للتعاون مع مجموعة السفراء العرب في بيجين والاستفادة منهم، خصوصاً بعد أن تم الاتفاق على إجراء لقاءات منتظمة مرة كل عامين... هذا مع الحرص على سلامة حرية المنتدى والنأي به عن التورط والتوغل في متاهات البيروقراطية والممارسات الحكومية. ■



من الجانب العربي:

١- أ. **عدنان أبو عودة**
مستشار سياسي سابق جلالة الملك الحسين رحمه الله، ولجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين

٢- أ. **الهادي البكوش**
رئيس وزراء تونس الأسبق

٣- د. **علي عتيقة**
أمين عام منتدى الفكر العربي

٤- الشريف **فواز شرف**
وزير الثقافة والشباب الأردني، سابقاً

٥- د. **محمد الفنيش**
المستشار الاقتصادي الأسبق للبنك المركزي الليبي

٦- دة. **منى مكرم عبيد**
أستاذة العلوم السياسية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة

٧- أ. **عثمان هاشم**
الممثل المقيم الأسبق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت والصومال والأردن

٨- أ. **عصام الجلبي**
وزير النفط العراقي الأسبق

٩- أ. **محمد الصقور**
مستشار لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠- د. **محمد سيد سليم**
مدير مركز الدراسات الآسيوية في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة

من الأمانة العامة

١١- أ. نمير عباس مظفر مستشار

١٢- أ. أحمد الخطيب، المسؤول المالي والإداري

١٣- الآنسة سهام مسعد، سكرتيرة الأمين العام

من الجانب الصيني

١- السفير **سونغ منغيانغ**
رئيس معهد الصين للدراسات الدولية

٢- السفير **آن هويو هو**
باحث مشارك لدى معهد الصين للدراسات الدولية

٣- السفير **غوان زيهواي**
مستشار سابق لمعهد الصين للدراسات الدولية الاستراتيجية

٤- السفير **زينغ ديونغ**
سفير الصين الأسبق لدى الجمهورية اليمنية

٥- السفير **زانغ زيزيانغ**
سفير الصين الأسبق لدى دولة الكويت

٦- السفير **دينغ شاوقن**
سفير الصين الأسبق لدى جمهورية السودان

٧- السفير **لي كنغيو**
سفير الصين الأسبق لدى الجمهورية العربية السورية

٨- السفير **كيو شينغيون**
نائب رئيس معهد الصين للشؤون الدولية

٩- السيد **زنغ هوا**
نائب رئيس معهد الصين للدراسات الدولية

١٠- السيد **لي غوفو**
زميل أبحاث سابق ومدير الدراسات الجنوب آسيوية والإفريقية في معهد الصين للدراسات الدولية

١١- السيد **دو من**
زميل دراسات في دائرة البحوث التابعة لمعهد الصين للشؤون الدولية

١٢- السيد **لو وانشينغ**
مستشار الدائرة الدولية في وزارة الثقافة

١٣- السيد **زهاو غووز هونغ**
نائب رئيس الرابطة الصينية للدراسات الشرق أوسطية

١٤- السيد **وانغ ينغلي**
مدير معهد الدراسات الشرق أوسطية

١٥- السيد **شاوزيان**
زميل دراسات سابق في معهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة

١٦- د. **يانغ يانهونغ**
عميد كلية الدراسات الأجنبية ومدير مركز دراسات الشرق الأوسط في جامعة الاقتصاد والأعمال التجارية الدولية

١٧- السيدة **زانغ زيان**
نائب مدير عام مركز معرض الصين للمنتوجات الآلية والكهربائية

ندوة آفاق العَلاقات العربيّة الصينية

الجولة الثانية/بيجين؛ ٢٧ - ٢٨/٥/٢٠٠٢

برنامج العمل

الأحد ٢٦ /٥/٢٠٠٢

٨,٣٠ وصول جميع المشاركين العرب إلى بيجين، والإقامة في فندق داينستي

١٨,٣٠ حفل استقبال يقام على شرف المشاركين، وسفراء الدول العربية المعتمدين في الصين، يستضيفه رئيس معهد الصين للدراسات الدولية

الإثنين ٢٧ /٥/٢٠٠٢

٩,٤٥ - ١٠,٠٠ لقاء بين السيد تومور داومات، رئيس مجلس الشعب الصيني ورئيس جمعية الصداقة العربية الصينية، ورئيس الوفد العربي، الدكتور علي عتيقة

١٠,٠٠- ١٢,٠٠ الجلسة الافتتاحية

رئيس الجلسة: **السفير سونغ منغيانغ**، رئيس معهد الصين للدراسات الدولية

- كلمة السيد **تومور داومات**، رئيس مجلس الشعب الصيني ورئيس جمعية الصداقة العربية الصينية
- كلمة رئيس الوفد العربي، الدكتور علي عتيقة
- كلمة موجهة من **صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال**، رئيس منتدى الفكر العربي
- كلمة السفير الليبي السيد **مفتاح ماضي**، عميد السلك الدبلوماسي العربي
- كلمة الدكتور **محمد الساكت**، مندوب الجامعة العربية في الصين

١١,٤٥ صورة جماعية

١٢,٠٠ - ١٣,٣٠ غداء

١٣,٣٠- ١٧,٣٠ الجلسة الأولى

واقع وآفاق العلاقات السياسية بين الصين والبلاد العربية

رئيس الجلسة: **د. علي أحمد عتيقة**، أمين عام منتدى الفكر العربي

المتحدثون:

١- **السفير سونغ منغيانغ**: «الأوضاع الدولية والإقليمية الراهنة»

٢- **الأستاذ عدنان أبو عودة**، مستشار سياسي سابق لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين المعظم، ورئيس الديوان الملكي سابقاً.

٣- الدكتور **محمد السيد سليم**، مدير مركز الدراسات الآسيوية/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/جامعة القاهرة: «واقع العلاقات السياسية بين الصين والبلاد العربية وآفاقها وإمكانية تنميتها لصالح الطرفين».

٤- السفير **آن ويهاو**: «العلاقات السياسية بين الصين والبلاد العربية»

١٤,٥٠ - ١٥,٢٠ استراحة

١٥,٢٠ - ١٦,٢٠ مناقشة

المعقبون

- السفير **كيو شنغ يونغ** والسفير **لي كنغ يو**

- الأستاذ **عثمان هاشم**

١٨,٠٠ عشاء

١٨,٥٠ حضور حفل أكروبات

الثلاثاء: ٢٠٠٢/٥/٢٨

٩,٠٠ - ١٢,٠٠ الجلسة الثانية:

واقع العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلاد العربية وآفاقها

رئيس الجلسة: **سنج هوا**، نائب رئيس معهد الصين للدراسات الدولية

٩,٠٠ - ٩,٢٠ ورقة الدكتورة **ميرفت تلاوي**، الأمين العام التنفيذي للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)/الأمم المتحدة: «العلاقات الاقتصادية بين الصين والبلاد العربية وإمكانية تحديثها». يلقيها بالنيابة الدكتور **محمد الفنيش**

٩,٢٠ - ٩,٤٠ السفير **زهانغ زسانغ**، سفير الصين لدى دولة الكويت سابقاً

٩,٤٠ - ١٢,٠٠ مناقشات

المعقبون:

- السفير **جوان زيهاو**، والسفير **زهينغ دايونغ**
- الأستاذ **عصام الجلبي**

١٠,٤٠ - ١١,٠٠ استراحة

١١,٠٠ - ١٢,٠٠ مناقشات عامة

١٢,٠٠ - ١٣,٣٠ غداء

١٣,٣٠ - ١٦,٠٠ **الجسلة الثالثة: العلاقات الثقافية بين الصين والبلاد العربية**

رئيس الجلسة: معالي **الشريف فواز شرف**، وزير ثقافة وسفير أسبق

المتحدثون:

١٣,٣٠ - ١٣,٥٠ السيد **لو وان شنغ**، مستشار الثقافة لمصر سابقاً

١٣,٥٠ - ١٤,١٠ الدكتور **محمد الصقور**، وزير الشؤون الاجتماعية سابقاً، الأردن

١٤,١٠ - ١٥,٣٠ مناقشات

١٤,١٠ - ١٤,٢٥ الأستاذ **زهاو غوزهونغ**

١٤,٢٥ - ١٤,٤٠ الدكتورة **منى مكرم عبيد**

١٤,٤٠ - ١٥,٣٠ مناقشات عامة

١٥,٣٠ - ١٦,٠٠ ختام الجلسات

- كلمة السفير **سونغ مينغيانغ**
- كلمة الدكتور **علي عتيقة**

١٦,٣٠ - ١٧,٠٠ زيارة الوفد العربي لمكتب وزير الخارجية

١٨,٣٠ عشاء يقيمه الرئيس سونغ منجيانغ

الأربعاء ٢٠٠٢/٥/٢٩

٨,٠٠ زيارة لأضرحة المنغ وضحايا الحرب العظمى تعقبها جولة للتسوق

١٩,٠٠ حفل عشاء يقيمه سفير الأردن في الصين

الخميس ٢٠٠٢/٥/٣٠

مغادرة المشاركين

■ في إطار اللقاء الشهري لمنتدى الفكر العربي والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية،

استضاف المنتدى مساء يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٢/٧/٢ في مقره بعمان الدكتور **محمد الفنيش**، عضو المنتدى، في حوار حول المفكر الجزائري الكبير مالك بن نبي من خلال كتابه **شروط الحضارة**.

واستعرض الدكتور الفنيش في البداية مسيرة هذا المفكر على مدى أكثر من أربعة عقود وعشرات الكتب، وأهمها فكرة **الإفريقية الأسيوية** و**شاهد القرن** و**دول كومنولث إسلامية**؛ مشيراً إلى أن أهم الصفات التي تميز مالك الإنسان والمفكر أنه لم يكن كاتباً محترفاً فقط، بل صاحب قضية يدافع من أجلها. وقد هزت ضميره مأساة الإنسان المستعمر؛ كما كان همه الأساسي تشخيص المرض وتحديد المشكلة والبحث عن حلول عملية لها. كان مبدعاً وصاحب مدرسة منهجية، عمل على تأصيل فكرة الحضارة. وقد صدرت جميع كتبه تحت عنوان ثابت هو الحضارة.

في كتابه **شروط الحضارة** يتحدث مالك بن نبي عن حضارات عدّة، ويرى أنه من العبث أن نضع ستاراً حديدياً بين الحضارات. أما صلته بالحضارة الغربية فكانت صلة الدارس والمتعمق لهذه الحضارة، يعرف فضائلها الكثيرة؛ لكن لا تخفى عليه أيضاً ثغراتها، ويدعو إلى التعايش بين الشعوب والحضارات.

ويحدّد مالك بن نبي ثلاث طرق للتفكير في طريقة تركيب الحضارة، هي: القيم الإنسانية والتراب والوقت؛ أي أن الحضارة تساوي إنساناً مع تراب مع وقت؛ منطلقاً من مقولة غيّرْ نفسك تغيّر التاريخ. ودار في نهاية اللقاء حوار شارك فيه عدد من الحضور.

ونأمل أن ننشرَ محاضرة الدكتور الفنيش في عددٍ قادم من **المنتدى**.

المشاركون [مع حفظ الألقاب]

١- **أحمد السعدي**، مدير الأبحاث، غرفة صناعة عمّان
٢- **ابراهيم شبوح**، مدير مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي
٣- **الحبيب الكعباشي**، السفير التونسي في الأردن
٤- **الهادي البكوش**، نائب رئيس مجلس أمناء المنتدى
٥- **سامي الخازندار**، أستاذ جامعي
٦- **سيد جلال الدين الأمين**، سفير السودان في الأردن
٧- **عبد الملك الحمر**، مستشار، دولة الأمارات العربية
٨- **ليما نبيل**، صحفية
٩- **لوريس حلاس**، سفير سابق
١٠- **محي الدين المصري**، أستاذ جامعي
١١- **محمد الصقور**، أستاذ جامعي
١٢- **موسى الكيلاني**، رئيس تحرير جريدة «الأردن»
١٣- **ناصر الدين الأسد**، وزير ورئيس مؤسسة آل البيت سابقاً
١٤- **هادف بو ثلجة**، السفير الجزائري في الأردن

■ اجتماع لجنة الإدارة في منتدى الفكر العربي

عمّان، الأحد ٢٠٠٢/٦/١٦

اجتمعت لجنة الإدارة في المنتدى يوم الأحد ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٢ في مقر المنتدى وناقشت الموضوعات الآتية: إقرار محضر اجتماع اللجنة السابق بتاريخ ٢٠٠٢/٤/٦؛ عرض البيان الختامي لـ «خلوة» (Retreat) البتراء والاقتراحات الواردة فيه للمتابعة؛ تقرير حول ندوة «آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين» التي عقدت في بيجين يومي ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠١؛ متابعة اجتماع «لجنة قضايا التعليم الأساسي في الوطن العربي»، الذي عقد بتاريخ ٢٠٠٢/٥/١ وما تبعه؛ مذكرة بخصوص بناء المقر الدائم للمنتدى، وما تم بهذا الخصوص حتى الآن؛ اقتراح بدعوة أعضاء المنتدى للتبرع والمساهمة في بناء المقر الدائم؛ اقتراح بتحويل مبلغ ٥٠,٠٠٠ دينار من حساب الوفر المتراكم إلى حساب رأس مال الوقفية؛ المرشحون للعضوية العاملة؛ وموضوعات أخرى تخص الأعضاء.

حضر اجتماع لجنة الإدارة السيدة ليلى شرف (الرئيسة)؛ د. مهدي الحافظ؛ د. هشام الخطيب؛ د. علي أحمد عتيقة (الأمين العام)؛ د. همام غصيب (مدير إدارة الدراسات والبرامج)؛ السيد أحمد الخطيب (المسؤول المالي والإداري).

■ اجتماع مجلس أمناء منتدى الفكر العربي

عقد مجلس أمناء المنتدى اجتماعاً في عمّان بتاريخ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢، برئاسة سمو الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه.

تحدث سموه في بداية اللقاء عن أهمية المجمع العلميّ الذي يشتمل على الجمعية العلمية الملكية ومركز الاحصاءات العامة والمركز الجغرافي الملكي، إضافة إلى الموقع الدائم لمنتدى الفكر العربي.

وفي إطار ما يجري في العالم بعد أحداث أيلول/سبتمبر، دعا سموه إلى عقد المؤتمرات واللقاءات وعدد من البرامج؛ على سبيل المثال: «برلمان الثقافات» و«مشروع شركاء في الإنسانية»، وهو عنوان لبرامج التعاون والتنسيق مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة.

وتضمن برنامج عمل المجلس ما يأتي: إقرار محضر اجتماع الأمناء السابق في ٢٠٠١/١١/٥؛ تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠١؛ تقرير حول ندوة «آفاق العلاقات العربية الصينية في القرن الحادي والعشرين»، التي عقدت في بيجين ٢٧-٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٢؛ مذكرة الأمين العام حول اجتماع الهيئة العامة لهذا العام وندوته الفكرية؛ مذكرة لجنة الإدارة إلى مجلس الأمناء حول مقترحات لجنة «قضايا التعليم الأساسي في الوطن العربي»؛ مذكرة اقتراح بتمديد ولاية مجلس الأمناء الحالي حتى٢٠٠٣/١٢/٣١؛ مذكرة الأمين العام إلى مجلس الأمناء بخصوص بناء المقر الدائم للمنتدى، وما تم بهذا الخصوص حتى الآن؛ اقتراح بدعوة أعضاء المنتدى للتبرع والمساهمة في بناء مقر المنتدى الدائم؛ المرشحون للعضوية العاملة؛ مذكرة حول انتهاء مدة خدمة الأمين العام في ٢٠٠٢/٩/٣٠، واختيار أمين عام جديد يرشحه صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال، رئيس المنتدى وراعيه.

■ الأعضاء الجدد الذين تمت الموافقة عليهم في اجتماع مجلس الأمناء

عمان؛ ١ تموز/يوليو ٢٠٠٢

١- الدكتور أحمد سعيد نوفل
أستاذ العلوم السياسية/جامعة اليرموك
عمان، **الأردن**

٢- الأستاذة وجيهة صادق البحارنة
اختصاصية أحياء بحرية وتوعية بيئية
المنامة، **البحرين**

٣- الدكتور فؤاد القرقوري
رئيس تحرير مجلة «المغرب العربي»
الجمهورية التونسية

٤- الدكتور عبد الحسين شعبان
مستشار قانوني وباحث وكاتب
لندن

٥- الأستاذ رشيد محمد المعراج
مدير عام الشركة العربية للاستثمارات البترولية - ابيكورب
المنامة، **البحرين**

٦- الدكتور ابراهيم سعيد العدوفي
سفير الجمهورية اليمنية في المملكة الأردنية الهاشمية
وزير مفوض ، مدير إدارة الأمم المتحدة بوزارة الخارجية
اليمن

٧- الدكتور محمد السيد سليم
أستاذ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
جمهورية مصر العربية

٨- الدكتور سعد الدين عكاشة
رئيس مجلس إدارة شركة Kuwait Catalyst Company؛
مستشار هندسي في الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، **الكويت**

٩- الدكتور كمال عبد اللطيف
أستاذ التعليم العالي في شعبة الفلسفة /كلية الآداب
الرباط، **المغرب**

١٠- الدكتور محمد مصطفى البرادعي
مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية
تنظيم دولي، قانون دولي، الطاقة النووية، الأمن الدولي ونزع السلاح
جمهورية مصر العربية

١١- الأستاذة آمنة راشد الحمدان
مسؤولة قسم الدراسات والمشروعات الميدانية، مركز التراث الشعبي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي/ قطر
دولة الكويت

▪ أمين عام جديد لمنتدى الفكر العربي

عقد مجلس أمناء منتدى الفكر العربي يوم الإثنين الموافق الأول من تموز/يوليو الجاري جلسة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال المعظم، رئيس المنتدى وراعيه، ناقش فيها عدداً من الأمور المتعلقة بالبرامج الفكرية القادمة للمنتدى وغير ذلك من شؤون مالية وإدارية.

ومن أبرز قرارات المجلس التي اتخذها في هذه الجلسة الموافقة على تنسيب سمو الأمير الحسن تعيين أمين عام جديد للمنتدى ابتداءً من الأول من تشرين الأول/أكتوبر القادم. وذلك لانتهاء مدة ولاية الأمين العام الحالي، الدكتور علي عتيقة، الثانية والأخيرة بتاريخ ٢٠٠٢/٩/٣٠.

الأمين العام الجديد، الذي يباشر عمله اعتباراً من ٢٠٠٢/١٠/١ لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، هو الأستاذ عبد الملك يوسف الحمَر من دولة الإمارات العربية المتحدة. والأستاذ الحمر شخصية خليجية معروفة سبق أن شغل منصب محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ويعمل حاليا في ديوان سمو رئيس الدولة بدرجة سفير، وهو خبير في التنمية والتربية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وفيما يأتي نصّ الكلمة التي ألقاها **أ. عبد الملك الحمر** في مجلس الأمناء بمناسبة تعيينه أمينا عاماً للمنتدى:

تحية شكر واحترام:

الحمد لله ولله الحمد على هذا اللقاء الطيب، الذي اعتاد المرء أن يكرّر في مثله أن ما أنيط به ما هو إلا تكليف. أما بالنسبة لي، فهو تشريف أولا!

أشير إلى العدد الممتاز رقم ١٨٨ (أيار/مايو ٢٠٠١) من نشرة **المنتدى**، الصادر بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيس منتدى الفكر العربي، وأتوقف عند الافتتاحية لسمو الأمير الحسن بن طلال حول **السلام بين الحضارات**، التي يؤكد فيها سموه أن ثقافة المشاركة الممتدة إلى «رؤى فوق القطرية» جوهرُها قيم أخلاقية إنسانية، وآليتها فن المحادثة النبيل (وليس الحوار فقط)؛ وهي ترتكز على منظومة من القيم الأصيلة، مستهدفةً في الوقت نفسه التركيز «على قوة الأفكار المصاحبة للمشاركة الوجدانية مع الجماهير لتجعلهم واعين لمسؤولياتهم نحو المجتمع: مجتمع الأمّة» (راجع الصفحات ٢ حتى ٦)، وداعية إلى «إقامة نظام إنسانيّ دوليّ جديد».

أليس كل هذا، أيها الإخوة الكرام، تشريفاً حضارياً نبيلاً يتمثل في قمة الريادة الفكرية لسمو رئيسنا الأمير الحسن بن طلال؟

وتشريف آخر أرسى مبادئه الأمناء العامون للمنتدى الذين تركوا لنا ذخيرةً من المآثر؛ فتراكمت عبر سنوات معطاءة حتى شكلت **تغذية راجعة حفازة متجددة**. فلهم جميعا فرداً فرداً خالص الشكر والتقدير على إسهاماتهم المتميزة في جميع الظروف؛ وأكثرها كانت كما تعلمون ظروفاً صعبة مرّ (ويمر) بها المنتدى!

في هذا المقام نستذكر كفّتي ميزان منتدى الفكر العربي المُعلن عنه في شعار المنتدى منذ ربيع ١٩٨١: **الانتماء والإنماء**.

غير أنني أودّ قبل ذلك أن أستدرك ما ورد في الهدف الثاني من الأهداف المعلنة للمنتدى، وهو «دراسة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي»، منبهاً إلى أننا قد وضعنا **الثقافي لاحقاً**، وليس بداية أساسية. هنا ملحوظتان: **الأولى** أن الترجمة من الفكر الأوروبي قد وردت خطأ، لأن الأصل: التنمية الاجتماعية أولاً، ومن ثم الاقتصادية. **والملحوظة الأخرى** والأهم أن مسيرة الأمم خلصت مع نهاية القرن العشرين ومع بداية الألفية الثالثة أيضاً إلى أهمية البعد الثقافي أولاً؛ أي إلى ما أشار إليه سموّ الأمير: **ثقافة المشاركة** اللصيقة بالإنسان ووجدانه، حتى نعود إلى العالمية ولا نكتفي بإشكالية العولمة وما تصدره إلينا من عولمة الثقافة، بما فيها أيضاً من ثقافات سلبية، لأن تقدم الأمم يكمن في خصوصية الفكر الثقافي وأصالته، وتلك هي الثورة البيضاء الوضاءة أبداً. لذلك علينا أن نسعى في هذا المنتدى إلى تعميق **التكامل الفكري** أولاً، بكل أبعاده وآفاقه ومقاصده، وكذلك العمل على تفعيله في عمليّه لامّةٍ موحدةٍ للأمة، مُدركين في الوقت ذاته أن الثراء الحقيقيّ والإثراء المتجدد هو في **التنوع إكمالاً للكيفية والنوعية** التي يجب ان تتسم بها أنشطة المنتدى.

إن تفعيلَ كفّتي ميزان المنتدى بالانتماء أولا والنماء بالتنمية الشاملة العادلة يُذكرنا بأهمية فقه الموازنات، ويضعُنا في مسيرة الحضارة الإنسانية ببُعديها المتكاملين عضويا:

(١) خصوصية الثوابت من القيم التي تتجلى في التمايُز النوعيّ.

(٢) متغيّرات متراكمة مشتركة بين الأمم عبر الزمكانية من فلسفية وعلمية وتكنولوجية واقتصادية وصناعات مستقبلية واعدة.

ويحضرني ما ينبه إليه فقهاء التصحيح والتغيير في متوالية مختزلة: ألا وهي **تخلية وتحلية**، ويُضيف إليها بعض المستنيرين فيجعلها: تخلية وتحلية و**تجلية**. أضف إلى ذلك أنني لا أتفق مع ذهنية المراحل، سواء تلك التي وضعها العلامة ابن خلدون أو التي يقترحها المعاصرون مثل رستو في معالجته لعقود التنمية ، لأننا يجب أن نتعايشَ مع عهد الأقراص المُدمجة، لكن من منظور قيمنا ومقاصدنا.

فالفكر التكامليّ (المُدمج) المنشود تتنوّع أبعادُه:

* نور وضاء مُضيء.
* حرّيةُ إبداع؛ وهي أعلى مراتب حقوق الإنسان .
* ريادة نوعيّة متميزة.
* تحرّر ذهنية متطوّرة مرنة.
* شموليّة متعددة الأبعاد والأطياف.
* رؤيا جلية ببدائل متفق عليها.
* صيرورة ممتدة إلى آفاق قد لا تُحَدّ.

ومَعَ ذلك فإنّ نسيجها هو **تكامل الفكر الإنسانيّ** الذي يجد في المجتمع العالميّ مجالاً فسيحاً للانتماء والنماء معاً؛ ممّا يُحقق لمنتدى الفكر العربي (بصفته عضواً مشاركاً بفاعليّة) مكانته وحضوره، دون أنّ نغفلَ مآثر الآخرين أو إيجابيّة الغيريّة (الإيثاريّة) التي تنسجم مع سلوك القيم الأخلاقيّة. فالفكر العربي تتقاطع عنده مآثر الأمم حتى قبل ظهور الإسلام: فالتقى عنترة العربي مثالاً للفروسية بالسموأل اليهوديّ (ابن عادياء/ توفي ٥٦٠م) مثالاً للوفاء، وكذلك بحاتم الطائي المسيحي مثالاً للكرم... . وهكذا «خيرُكم في الجاهليّة خيركم في الإسلام» حينما تلتئم القارات، فتصهر سليمان الفارسي مع صهيب الرومي وبلال الحبشي في مسيرة حضاريّة مبدعة؛ فتصبح نموذج قدوة لها دالتها عبر التاريخ البشري. لذلك فإن مهمة المنتدى كبيرة في أرجائها وثقيلة بميزان أمانتها.

وهذا يعيدنا، أيها الأخوة الكرام، إلى دوركم أنتم - أي دور الصفوة والنخبة الرائدة - للعمل فريقاً واحداً أو مجموعة فرق. أنتم كلكم - جماعة وفرادى - شركاء على مستوى المسؤولية لتعزيز أنشطة المنتدى وتأكيد حضوره عربياً وعالمياً، وهو الأهمّ، لكي نستحق بالفعل حمل أمانة التكليف والتشريف معا بريادة صاحب السمو الملكي الأمير الحسن بن طلال. ﴿وقل اعملوا؛ فسيرى اللهُ عملَكم ورسولُه﴾.

هذه تحيّة شكر واحترام.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، ■

مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية

في سياق متابعته للجوانب المؤثرة على العملية الديمقراطية، ينوي مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية الذي يتخذ من أكسفورد مقراً له أن يتناول بالدراسة والمناقشة «مداخل الانتقال إلى الديمقراطية» موضوعاً للقاء السنوي الثاني عشر الذي سوف يعقد يوم السبت ٢٠٠٢/٨/٣١ في كلية سانت كاثرن بجامعة أكسفورد.

ويقصد المشروع بالانتقال Transition إلى الديمقراطية حالة التوافق المجتمعي الحاسم ولحظة هذا التوافق الذي ينتقل بموجبه النظام السياسي في بلد ما من حكم الغلبة والوصاية على الناس إلى حالة الاعتراف بأن الشعب مصدر السلطات والالتزام بتنظيم تداول السلطة سلمياً عن طريق انتخابات عامة حرة ونزيهة، وممارسة الحكم وفق شرعية دستور ديمقراطي تكون المواطنة فيه مصدر الحقوق ومناط الواجبات. من هنا فإن الانتقال باعتباره حالة حسم سياسي ولحظة قرار وطني يختلف عن شروط Conditions عملية التنمية السياسية وما قد يصاحبها من انفتاح سياسي، التي تسبق في الغالب حالة الانتقال إلى الديمقراطية، ويمثل وجود الحد الأدنى منها شرطاً لازماً لحالة الانتقال لكن غير كافٍ دون وجود عوامل حاسمة ومدخل مناسب ينتج عنه تبلور إرادة سياسية لدى من بيدهم سلطة اتخاذ القرار ومن في قدرتهم التأثير عليه، تؤدي إلى حالة الانتقال الدستوري إلى الديمقراطية. وكذلك تختلف حالة الانتقال عن عملية التحول Transformation الديمقراطي الشاقة والمستمرة، التي تبدأ بعد الانتقال إلى شرعية دستور ديمقراطي وتستمر لفترة طويلة من أجل إرساء مقومات النظام السياسي الديمقراطي وشروط ممارسة الديمقراطية على أرض الواقع والارتقاء بها حضارياً.

وفي ضوء هذا التميز ينوي مشروع دراسات الديمقراطية أن يطرح موضوع «مداخل الانتقال إلى الديمقراطية» للدراسة والمناقشة في اللقاء السنوي القادم، لمن يمكنه المشاركة فيه، من المقيمين في بريطانيا وزوارها وأصدقاء المشروع الذين يؤقتون مرورهم على نفقتهم الخاصة بموعد انعقاد اللقاء السنوي. هذا إضافة إلى استكتاب المتطوعين من الباحثين المعنيين بقضية الانتقال إلى الديمقراطية والراغبين في المشاركة في الكتاب الذي سوف يصدر لاحقاً حول «مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية».

دعوة للكتابة والمشاركة في لقاء «الانتقال إلى الديمقراطية»

اللقاء السنوي الثاني عشر: أكسفورد ٢٠٠٢/٨/٣١

ويدعو المشروع الباحثين والمفكرين والممارسين المعنيين بمداخل الانتقال إلى الديمقراطية إلى المساهمة في هذه الدراسة التي سوف تغطي المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: التجارب العربية والإسلامية الحديثة والمعاصرة في الانتقال إلى الديمقراطية، ويمكن تناول تجارب دول بعينها بصرف النظر عن استمرار التجربة أو نجاحها؛ كما يمكن أن يكون التناول في شكل تحليل تاريخي مقارن عام لتجارب الانتقال والمداخل الحاسمة التي تم من خلالها الانتقال من الحكم المطلق والشمولي الذي يقوم على الغلبة والوصاية إلى نظام حكم ديمقراطي في أي مجموعة من الدول وفي أي فترة زمنية.

ثانياً: تعرُّف مداخل الانتقال الحاسمة التي أدت بدول أوروبا الجنوبية (اليونان، وإسبانيا، والبرتغال) ودول أوروبا الشرقية إلى الديمقراطية؛ وكذلك العناية بشكل خاص بمداخل الانتقال الحاسمة التي سلكتها دول العالم الثالث في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا.

ثالثاً: التفكير بمداخل حاسمة يمكن أن تساعد الدول العربية بشكل عام أو كل دولة منها على الانتقال إلى الديمقراطية.

ويرحب المشروع بالباحثين والمفكرين الراغبين في تقديم دراسات أو المشاركة في التعقيب على ما سيقدم من دراسات وبحوث، بصرف النظر عن إمكانية حضورهم اللقاء، وكذلك الراغبين في المشاركة في اللقاء السنوي. ويرجوهم الاتصال بمنسق اللقاء:

الدكتور رغيد الصلح
24 Wentworth Road,
Oxford OX2 7TH, UK.
E-mail: dr_alkuwari@hotmail.com
E-mail: raghid_elsolh@consultant.com

نشرة المنتدى
قسيمة اشتراك

أرجو قبول اشتراكي في: ☐ نشرة «المنتدى» [العربيّة] لمدّة: ☐ سنة واحدة

☐ نشرة *Al Muntada* [الإنجليزيّة] ☐ سنتين [خصم: ١٠٪]

☐ ثلاث سنوات [خصم: ٢٠٪]

الاسم: ....

العنوان:..

....

☐ اشتراك جديد ☐ تجديد اشتراك

قيمة الاشتراك*: .... طريقة الدفع : ☐ نقداً:..................................

☐ بطاقة فيزا رقم:................................ تاريخ انتهاء مدتها: ....

(أو ماستر)

☐ حوالة بنكيّة **(صافي القيمة)**: ....

رقم الحساب: 0118/001769-8/610 (البنك العربي، فرع الشميساني؛ عمّان، الأردن).

التوقيع: ....

التاريخ:..................................

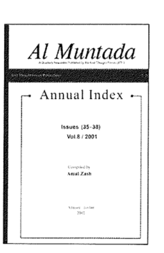
تملأ هذه القسيمةُ وتُرسلُ مع قيمة الاشتراك إلى العنوان الآتي:

منتدى الفكر العربي؛ ص.ب: (٩٢٥٤١٨)

عمّان ١١١٩٠ ؛ الأردنّ

* قيمة الاشتراك السنوي لكل نشرة			
	داخل الأردن	للأفراد	: (١٠) عشرة دنانير أردنية
		مؤسسات	: (٢٠) عشرون ديناراً أردنياً
	خارج الأردن	للأفراد	: (٢٥) خمسة وعشرون دولاراً أمريكياً
		للمؤسسات	: (٥٠) خمسون دولاراً أمريكياً

صدر مؤخراً



١- (٢٠٠٢/١)

١- الكشاف السنوي لنشرة المنتدى

الأعداد (١٨٤-١٩٥)؛ المجلد ١٦/ ٢٠٠١

إعداد: أمل زاش

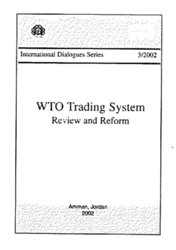


٢- (2/2002)

Al Muntada Annual Index

Issues (35-38); Vol. 8/2001

Compiled by: Amal Zash



٣- (3/2002)

WTO Trading System: Review and Reform

في العدد القادم

- في مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي: مقاربة قانونية

د. شبلي ملاّط

- العولمة وسبل تطوير مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية

دة. يُمن محمد حافظ الحماقي

- الأحزاب العربية

أ. توفيق أبو بكر

منتدى الفكر العربي

ص.ب: ٩٢٥٤١٨

عمّان ١١١٩٠ - الأردن

تلفون: ٥٦٧٨٧٠٧/٨ (٦-٩٦٢+)

ناسوخ (فاكس): ٥٦٧٥٣٢٥ (٦-٩٦٢+)

ARAB THOUGHT FORUM

P.O. Box: 925418
Amman 11190 - Jordan
Tel: (+962-6)-5678707/8
Fax: (+962-6) 5675325

E-mail: *atf@nic.net.jo*
URL:*www.almuntada.org.jo*

السعر: دينار أردنيّ واحد